الفصل الثانى

موقف السياسة الخارجية الأميريكية من النزاع المصرى الإنجليزى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا: الموقف الأميريكى تجاه مفاوضات صدقى-بيفين ١٩٤٦

ثانياً: الموقف الأميريكى تجاه عرض مصر قضيتها على مجلس الأمن

ثالثاً: دور الولايات المتحدة خلال عامى ١٩٤٨-١٩٤٩

رابعا: مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها إلى مصر ١٩٥٠-٥١

الفصل الثانى

موقف السياسة الخارجية الأميريكية من النزاع المصرى الإنجليزى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

حاولت السياسة الأميريكية أن تجد لنفسها موقعا وموقفا خلال كل المباحثات التى دارت بين مصر وبريطانيا فى الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٢ وقد اتسمت المواقف والاتجاهات بهدف رئيسى هو أن تصبح مصر ضمن دائرة الاستراتيجية الدفاعية الأميريكية لتكوين أحلاف الشرق الأوسط من منطلق سياسة الاحتواء. ويمكننا من البداية توضيح مواقف الولايات المتحدة نحو مصر فى تلك الفترة من خلال عدة مراحل :

المحلة الأولى : خلال مفاوضات صدقى – بيفين ١٩٤٦.

المرحلة الثانية : خلال عرض قضية مصر على مجلس الأمن ١٩٤٧.

المرحلة الثالثة : قيام الولايات المتحدة بدور نشط خلال عام ١٩٤٩ لعقد اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل.

المرحلة الرابعة : خلال عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٢ مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها إلى مصر.

أولا : الموقف الأميريكى تجاه مفاوضات صدقى ـ بيفين (١٩٤٦) :

بمجرد أن أعلن عن الاتفاق على بداية المفاوضات المصرية الإنجليزية بين حكومة إسماعيل صدقى والحكومة البريطانية فى ٢٥ يناير ١٩٤٦ [١] حتى بدأت مرحلة من التشاور والتنسيق بين الحكومتين الأميريكية والبريطانية حرصت فيها الحكومة البريطانية على طرح أهدافها من المفاوضات المقبلة بينها وبين مصر على واشنطن لاشراكها فى الرأى وطلب مساعيها ووساطتها مع الحكومة المصرية إذا تعثرت المفاوضات فى إطار الهدف المشترك الذى كانت تلح عليه الحكومة البريطانية من وراء المفاوضات وهو الدفاع عن الشرق الأوسط.

---

(١) شكل إسماعيل صدقى وزارته فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ واستمرت حتى ٩ ديسمبر من نفس العام، وقد شكل وفد المفاوضات المصرى مع بريطانيا فى ٧ مارس وشكلت بريطانيا وفدها فى ١٢ ابريل برئاسة ارنست بيفين وزير الخارجية البريطانية وفى ٧ مايو اصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه عرضها سحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر وركزت على ثلاث نقاط. أولها: توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين امتين

وكان السفير البريطانى فى الولايات المتحدة «اللوردهاليفاكس» Lord Halifax واضحا فى حديثه مع وكيل وزارة الخارجية الأميريكية دين اتسشيون Dean Acheson بقوله: «أن الهدف النهائى من المفاوضات هوتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس جماعى وفى إطار الأمم المتحدة " وركز السفير البريطانى فى تحليله لوكيل الخارجية الأميريكية على ان الشرق الأوسط ينطوى على أهمية استراتيجية عظمى لبريطانيا ومصالحها فى الشرق الأوسط وأوضح أنه فى مرحلة من مراحل المفاوضات فإن البريطانيين يطلبون التأييد الأميريكى» (١).

وكانت المشاورات الأميريكية البريطانية التى تجرى فى واشنطن تقابلها اتصالات مماثلة فى لندن بين بيفين وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية و «أفريل هاريمان» Averell Harriman السفير الأميريكى فى لندن حول الصعوبات التى تعترض المفاوضات المصرية الإنجليزية، وقد طلب «بيفين» من السفير الأميريكى أن يطلب من حكومته تكليف ممثلها فى القاهرة باجراء مباحثات غير رسمية مع الملك فاروق توضح أهتمامات الولايات المتحدة بموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط وبحيث يشجع الملك على أن يجتمع الوزير المفوض الأميريكى فى القاهرة مستر تاك» Tuck فى مصر مع صدقى باشا (٢).

تجمع بينها مصالح مشتركة. وثانيها: ان يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها والموعد الذى يتم فيه. وثالثها: الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من تدابير لتحقيق التعاون فى حالة الحرب او خطر الحرب وشيك الوقوع.. وكان الظن مع بدء المفاوضات ان تنتهى سريعا باتفاق تام، إلا انه فى ٢٣ مايو صدر بيان مشترك عن موقف المفاوضات وتمثلت نقاط الخلاف الاساسية فى ان الانجليز عرضوا الجلاء على خمس سنوات فى حين عرض المصريون الجلاء على سنة واحدة، وحدد الإنجليز حالة الخطر الموجبة لعودة قواتهم بانها حالة الاعتداء على اى من بلاد الشرق الأوسط وفى نهاية يونيوحدث قدر من التقارب على أساس أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات وان يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك، «وفهمت منها الجماهير انها شكل من الحماية البريطانية يفرضها المشروع على مصر وبرغم سفر صدقى إلى لندن فى ١٥ اكتوبر لحل المسألة المتبقية وهى السودان فقد أصر الجانب البريطانى على تأكيد الحالة القائمة فى السودان وعدم التأثير فى حق المملكة المتحدة فى الظفر بالدفاع عن السودان الأمر الذى ادى تحطيم مشروع معاهدة صدقى- بيفين والتى يرجع انهيارها فى المقام الأول إلى ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار واحتجاج المظاهرات على المشروع واستقالة حكومة صدقى وفى شرح أسباب فشل مشروع صدقى بيفين يروى بعض المؤرخين أنه من أسباب فشلها عدم أشتراك الوفد حزب الاغلبية فى المفاوضات وانقسام المفاوضين على انفسهم فضلا عن فشل حكومة صدقى فى السيطرة على زمام الأمن والحد من الاضطرابات والمظاهرات.

حول مفاوضات حكومة صدقى بيفين، انظر: حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ص٦٧ – ٧٠. مركز مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢. طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ٤٥ ـ ١٩٥٢ مرجع سابق ص١١٦ ـ ١٣٠. كامل مرسى، أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصرى الحديث ـ القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٣٥، ٣٣٧. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٢ ص٤٧٩ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وانظر ايضا: نصوص الوثائق الثلاثة التى تم توقيعها بالأحرف الأولى فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦ مشروع المعاهدة المصرية الانجليزية، بروتوكول السودان، وبروتوكول الجلاء الذى دعا إلى الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر أول سبتمبر ١٩٤٩ ـ انظر:

British Cmd 7179 Egypt No. 2, 1947 : Papers Ragarding The Negotiations for A Revision of the Anglo Egyptian Treaty of1936 p. 2-4.

• ربما كان السفير البريطانى يحاول اضفاء شيء من الشرعية على فكرة تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط استنادا إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة (٥١) عن حق الدفاع عن النفس ذاتيا أو جماعيا بالترتيبات الاقليمية.

1- Memorandum of Conversation By The Under-Secretary of State Acheson, Washington, April. 20, 1946, 741. 83- 4- 20 F. R. U. S. 1946 Vol VII p. 69 - 70.

2- The Ambassador in the U. K, Harriman To The Secretary of State, Top Secret, London, May 24, 1946. 741. 83/ 5 - 24 - 46, F. R. U. S. VII pp. 72 - 74.

وقد تمثلت هذه الصعوبات فى رفض حكومة صدقى باشا للمقترحات البريطانية بالجلاء عن مصر ومن منطقة القناة خلال خمس سنوات وقد وصف الوزير المفوض الاميريكى فى القاهرة تاك Tuck هذه المقترحات البريطانية بأنها كانت بمثابة ضربة قاضية وأن الانطباع العام أن تمام الجلاء لن يتجاوز ٦ اشهر إلى عام واحد انظر:

Memorandum of Conversation By Acting Secretary of State, Washington, May 7, 1946, 741. 83/ 5 - 7, 46 F. R. U. S. Vol VII p. 71.

واستجابة لهذا المسعى البريطانى، طلب وزير الخارجية الأميريكية من سفيره بالقاهرة مقابلة الملك لبحث تطورات المفاوضات المصرية الإنجليزية بحكم صداقة الولايات المتحدة مع مصر وبريطانيا وأن يوضح للملك أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الأوسط كله ذا أهمية حيوية لأمنها. وقد قابل الوزير المفوض الأميريكى بالقاهرة «تاك» Tuck رئيس الوزراء المصرى فى ٢٥ مايو ١٩٤٦ لعدم تمكنه من مقابلة الملك وأبرق للخارجية الأميريكية فى ١١ / ٦ / ١٩٤٦ ينقل عن صدقى باشا تقديره للأهمية التى توليها الولايات المتحدة لأمن الشرق الأوسط، وبعث برده على الرسالة الأميريكية، ويمثل رد صدقى باشا فى الواقع قدرا من الترحيب المصرى بالدور الأميريكى فقد وصف صدقى هذا الدور بأنه «تدخل من الدولة التى كانت مصر دائما تعلق عليها الآمال لما هو معروف عنها من نزاهة وأهداف سامية فى سياستها الخارجية، وأن مصر كدولة فى الشرق الأوسط تشارك الولايات المتحدة الاهتمامات التى أبدتها بالنسبة لأمن المنطقة ، ولكن مصر توضح أن أهتمامها بهذا الأمن يرتبط بضرورة استعادتها لحريتها» وطلب رئيس الوزراء المصرى فى رسالته «أن تكثف الولايات المتحدة كافة جهودها لخلق روح من التوافق والانسجام» (١).

فالحكومة الأميريكية منذ بداية المفاوضات بين حكومة صدقى والحكومة البريطانية كانت تقوم بدور الوسيط فى نقل الآراء بين الحكومتين بطلب من حكومة بريطانيا فى المقام الأول، ثم بترحيب من حكومة مصر آنئذ فى المقام الثانى، وكانت هذه المشاورات على مستوى العواصم الثلاثة، لندن وواشنطن والقاهرة وبين رؤساء الوزارات فى البلاد الثلاثة خاصة إذا تعقدت المفاوضات أو وصلت إلى نقطة تحتاج إلى مساع مكثفة لحلها.

بيد أن أستقالة حكومة صدقى باشا فى الثامن من ديسمبر ١٩٤٦ لفشل مفاوضاته مع الحكومة البريطانية حول تفسير بروتوكول السودان الملحق بالاتفاقية المصرية الإنجليزية، ولحركة المعارضة الوطنية ضد فكرة الدفاع المشترك * وفشله فى السيطرة على الأمن وموجه الاحتجاجات والمظاهرات أدت إلى تولى محمود فهمى النقراشى لرئاسة وزارته الثانية من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ (٢).

استأنف النقراشى المفاوضات مع سير «رونالد كامبل» Ronald Campbell سفير بريطانيا فى القاهرة (٣) على أن ما قام به النقراشى من مباحثات ثم ما قام به أحمد خشبه باشا وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم فى السودان لم يسفر عن نتيجة مقبولة (٤) لأصرار الحكومة البريطانية على موقفها (٥) فقرر مجلس الوزراء عرض القضية على مجلس الأمن (٦).

1- TheMinister in Egypt (Tuck) to The Secretary of State, Cairo June 11, 1946, Secer No. 1035, Personal For Secretary741. 83/ 6 - 11-46. F. R. U. S. Vol. VII pp. 75 - 77.

انظر نص الرسالة (مذكرة شفوية Note Verable سلمت باللغة الفرنسية وترجمت إلى الإنجليزية فى برقية الوزير المفوض الأميريكى إلى الخارجية الأميريكية نفس المصدر ص ٧٦.

(*) سبقت الاشارة فى هامش سابق إلى ظروف فشل المفاوضات واستقالة حكومة صدقى باشا.

(٢) انظر وزارة النقراشى الثانية، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سابق ص٤٨٤.

(٣) حسن يوسف، المرجع السابق، ص٧٠.

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، دار المعارف القاهرة، جـ٢ (من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ عهد فاروق) ١٩٧٧ ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٥) كامل مرسى، المرجع السابق ص٣٣٩.

(٦) حول الظروف السياسية الداخلية التى دفعت بحكومة النقراشى عرض الموضوع على مجلس الأمن، أنظر : طارق البشرى، المرجع السابق ص١٣٩-١٤٣.

ثانياً: الموقف الأميريكى تجاه عرض مصر لقضيتها على مجلس الأمن ١٩٤٧:

منذ أن قرر النقراشى فى ٢٨ يناير ١٩٤٧ وقف المفاوضات المصرية وإحالة القضية على مجلس الأمن، بدأ دور أميريكى نشيط بين مصر وبريطانيا قبيل طرح القضية على مجلس الأمن وأثناء مناقشتها ثم فى أعقابها أتضحت فيها سمات معينة فى الموقف الأميريكى سواء بالنسبة لمبدأ الموافقة على الخطوة المصرية باللجوء إلى مجلس الأمن وجوانبها الموضوعية والقانونية أم فى البيان الأميريكى أمام المجلس ودوره فى صياغة مشروع القرار، وكانت الخلافات الأميريكية البريطانية خلال هذه المرحلة تطبع الموقف الأميريكى بسمات معينة خلال هذه المرحلة التى تمر بها القضية المصرية.

من أولى سمات رد الفعل الأميريكى تجاه الخطوة المصرية تردد الحكومة الأميريكية فى الاستجابة للمساعى البريطانية التى طلبت من الولايات المتحدة أن تمارس نفوذها لتثنى مصر عن عزمها طرح قضيتها على مجلس الأمن، ورفضت الخارجية الأميريكية الاستجابة للمساعى البريطانية وأوضحت لبريطانيا من خلال سفيرها فى لندن أنه «وإن كانت الولايات المتحدة تفضل تسوية النزاع خارج الأمم المتحدة فهى لا يمكن أن تثنى أى دولة عن اللجوء إلى الأمم المتحدة، كما أن مجلس الأمن قد يرفض القضية على أساس أنها لا تمثل نزاعا أو موقفا يهدد السلم والأمن الدوليين» (١).

تلخصت اتجاهات الخارجية الأميريكية إزاء مبادرة مصر بطرح شكواها على مجلس الأمن، وممارسة الحكومة البريطانية لضغوطها على واشنطن حتى تثنى مصر عن هذه الخطوة، فى اتخاذ موقف محايد لايعترض على إدراج شكوى مصر على جدول أعمال المجلس من حيث المبدأ وفى نفس الوقت الاستعانة بالنواحى الإجرائية لتجنب تأييد مصر فى المجلس وفى الوقت ذاته تجنب اجراء مناقشة فى المجلس بل تفضل أن يكون فى الجمعية العامة حتى لايستغل الاتحاد السوفيتى الموضوع لأغراض سياسية وحيث لا يتمتع بأغلبية فى الجمعية العامة (٢).

ومثلما كانت الخطوة المصرية للجوء إلى مجلس الأمن موضع تشاور بين الحكومتين البريطانية والأميريكية وبين السفارة الأميريكية فى القاهرة ووزارة الخارجية من واشنطن فإنها كانت موضوعا لمباحثات اجراها النقراشى باشا مع وزير الخارجية الأميريكى فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧ أثناء نظر مجلس الأمن للمسألة المصرية. وحين طرح النقراشى على وزير الخارجية الأميريكى قضية مصر فى مسعاها أمام مجلس الأمن أكد له أن مصر تتطلع إلى تأييد الولايات المتحدة وتعول عليها وشرح له أن الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ينقص من استقلالها ويحد من قدرتها على بناء جيشها، وأن بناء مصر لدفاعها بعد خروج القوات البريطانية تدعيم لأمن المنطقة وتبوء مكانتها بين دول المنطقة، كما أوضح النقراشى فى مباحثاته لوزير الخارجية أن الولايات المتحدة سوف تكون مهتمة بالاسهام الذى يمكن لمصر أن تقدمه (للكتلة الديمقراطية) مشيرا إلى خشية مصر

---

(١) برقية السفير الأميريكى (دوجلاس) فى لندن إلى وزير الخارجية الأميريكى فى ٢٤ مارس ١٩٤٧.

The Ambassador in The U. K. (Douglas) To the Secretary of State 741./ 83-324, Secret, London 24 April 1947 , No. 1834.

وانظر ايضاً:

The Acting Secretary of State to The Embassy in the U. K, Washington, March 27, 1947, Secret No. 1305, 741. 83/ 3-24, 47 F. R. U. S. Vol. 1947 pp. 766-767.

(٢) ورأى الخارجية الأميريكية يتمثل فى مذكرة رئيس قسم شئون الكومونولث البريطانى فى الخارجية الأميريكية فى ١٨/ ٤/ ٤٧

من الشيوعية وأن مصر بطبيعتها معادية للشيوعية وأنه مالم تخرج القوات البريطانية فإن شعورا بالسخط سوف يسود مصر وجماهيرها ويؤدى إلى انتشار الدعاية الشيوعية وتصبح مصر أرضا خصبة للتسلسل الشيوعى [١].

ونستخلص من هذه الجولة من المباحثات المصرية الأميريكية قبيل عرض مصر لشكواها على مجلس الأمن بين النقراشى باشا ووزير الخارجية الأميريكية أن الجانب الأميريكى فى هذه المرحلة على الأقل لم يلتزم بأى موقف وإن وعد بدراسة الموقف المصرى بعناية، وكان طرح النقراشى باشا يتركز على حرص مصر على الحصول على التأييد الأميريكى موضحاً ومبرزاً ارتباط جلاء بريطانيا ببناء مصر لقدراتها الدفاعية ودورها فى الدفاع عن المنطقة، كما أبرز احتمالات التغلغل الشيوعى فى مصر لو لم تسارع بريطانيا بالجلاء.

وجدير بالذكر أن هذه الحجج التى ساقها النقراشى باشا فى أغسطس عام ١٩٤٧ حول دور مصر الدفاعى فى المنطقة، ومخاطر النفوذ الشيوعى تشبه فى مضمونها ودلالاتها وإن جاءت بألفاظ مختلفة نفس الحجج التى ساقها محمد نجيب فى سبتمبر ١٩٥٢ فى رسالته السرية إلى الولايات المتحدة التى قدم فيها تعهدا سريا بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد اتمام جلاء القوات البريطانية، وهو التعهد أو الالتزام الذى لم يقدمه النقراشى باشا فى عام ١٩٤٧. ويمكن استخلاص عناصر الموقف الاميريكى من طرح الشكوى المصرية ضد بريطانيا أمام مجلس الأمن، سواء من حيث أسلوب معالجة مجلس الأمن للقضية، أم من حيث أختلاف الموقف الأميريكى عن الموقف البريطانى، من خلال البرقيات التى بعثتها الخارجية الاميريكية إلى مندوبها فى مجلس الأمن، ومن خلال البيان الذى أدلى به المندوب الأميريكى أمام المجلس، والموقف فيما بعد من القرار الذى أصدره المجلس.

كانت نقطة الانطلاق فى الموقف الأميريكى هى الحرص على أن توضح الخارجية الأميريكية فى تعليماتها لوفدها فى الأمم المتحدة طبيعة موقفها تجاه الخلاف المصرى الإنجليزى بأنه فى الواقع يقوم على تفضيل تأجيل المناقشة بعد الاستماع إلى بيانات الجانبين لمدة أسبوع للدراسة والتشاور مع الحكومات بحيث تتاح للطرفين فرصة تسوية خلافاتهما باستئناف المفاوضات [٢].

ونستخلص من ذلك أن الولايات المتحدة - برغم قرارها بعدم الوساطة، فقد كانت تتجنب اتخاذ هذا الموقف بشكل علنى وتفضل عدم الاضطرار للاعلان عن موقفها واتاحة الفرصة للجانبين لإستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة. وفى برقية وزير الخارجية الأميريكى فى ٨ اغسطس حددت إطار الموقف الأميريكى وتوصياتها لمندوبها فى النقاط التالية [٣]:

1- Memorandum of Conversation By The Secretary of State, Restricted, Washington 15 August 1947.

اشترك فى المباحثات مع النقراشى السفير المصرى محمود باشا حسن ونائب مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية

F. R. U. S. Vol. Vpp. 785. - 786. 14. 1947.

* انظر الفصل الخامس بالدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية البريطانية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبه إشارة إلى نص الوثيقة السرية المرسلة من محمد نجيب إلى الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٥٢.

2- The Secretary of State to the Acting U. S. Representative or The U. N. (Johnson) Secret, Washington, August 4, 1947 No. 330, 501--41947 F.R.U.S. Vol . V P. 787.

3- The Secretary of State to the Acting U. S. Representative or the U. N. (Johnson) Secret, Washington, August 8, 1947 B. O. 8-8-47, F. R. U. S. Vol. V pp. 686-790.

- أن الانسحاب البريطانى من مصر قبل الموعد الذى توافق عليه بريطانيايثير مشاكل خطيره بالنسبة لأمن المنطقة.

- أنه لو اثيرت مسألة أعتبار المشكلة تهدد السلم والأمن الدولى فإن الولايات المتحدة لن تعتبرها كذلك ولا تستطيع تأييد الموقف المصرى.

- أن الخارجية الأميريكية تريد تقليل فرصة الدعاية أمام الأتحاد السوفيتى ضد الولايات المتحدة.

- أن الأفضلية لاتفاق مصر والمملكة المتحدة وفى حالة الأختلاف بينهما يتجه الوفد الأميريكى إما إلى استطلاع رأى الوفدين فى تقديم قرار لمجلس الأمن يقترح فيه المجلس على الطرفين إحالة الموضوع لمحكمة العدل الدولية وفى حالة الأختلاف على هذا الأقتراح فإن الوفد الأميريكى سوف يحاول حث الطرفين لتسوية النزاع عن طريق محكمة تحكيم (١).

وتحليلنا لهذا الموقف الأميريكى يشير إلى أن نظرة الخارجية الأميريكية تنطلق من نظرة أشمل إلى النزاع ووضعه فى إطار (أمن المنطقة) الذى قد يتأثر بانسحاب بريطانيا قبل موعد توافق عليه، كما تضعه فى إطار مواجهتها الدولية مع الأتحاد السوفيتى، وثالثا فى إطار عدم التأثير فى علاقاتها مع دول المنطقة ومن ثم كان بحثها عن أسلوب داخل الأمم المتحدة لحل النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية أو التحكيم.

بيد أن هذا الموقف الأميريكى اصطدم بمعارضة بريطانيا وإصرارها على ضرورة رفض مجلس الأمن للشكوى المصرية على أساس أن الموقف يهدد السلم والأمن الدوليين وأن بريطانيا متواجدة فى مصر من خلال اتفاق وافقت عليه الحكومة المصرية وهو اتفاقية ١٩٣٦ التى وقعها الطرفان بكل رضائهما. ولكن وجهة نظر الخارجية الأميريكية إزاء هذا الأعتراض البريطانى كانت ترى أنه مع سلامة الموقف القانونى البريطانى فإنه من غير الواقعى أن يطلب من مجلس الأمن رفض الشكوى وتوصى الخارجية الأميريكية مندوبها بالبحث عن وسيلة لأخراج النزاع من مجلس الأمن بأسرع ما يمكن باتفاق الطرفين على استئناف المفاوضات وأفضلية اللجوء لمحكمة العدل الدولية (٢) لما تجلبه اجراءات مجلس الأمن من مخاطر. ولاشك أن استمرار الخارجية الأميريكية فى الخط الذى اتخذته يعنى اختلافا واضحا بين الحكومتين البريطانية والأميريكية فى وجهات نظرهما فى معالجة المشكلة المطروحة على المجلس وكانت تسعى فى نفس الوقت لتجنب مشاعر العداء ضد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى المنطقة العربية وحثت مندوبها لمحاولة تأجيل الأجتماع فى ضوء انزعاجها من حده المناقشة فى مجلس الأمن فى بيانات مصر وبريطانيا (٣) وكررت الخارجية الأميريكية توصياتها لمندوبها في ١٥ أغسطس ١٩٤٧بالموافقة على ملاحظات محمود فوزى ممثل الخارجية المصرية وهى أن تكون معالجة المجلس أولا

---

1 - Ibid pp. 787- 790.

(٢) جاءت هذه التوضيحات المرسلة من الخارجية الأميريكية لمندوبها في مجلس الأمن فى أعقاب المذكرة التي قدمهاجون بالفور، القائم بالأعمال البريطانى فى واشنطن إلى الخارجية الأميريكية يرفض فيها الاقتراح الاميريكى، باحالة النزاع المصرى الانجليزى إلى محكمة العدل الدولية. انظر:
The Secretary of state to the Acting U. S. Representative of the U. N., Secret, urgent Washington august 8, 1947, 501 BC/ 8-1847. Vol. V pp. 790-791.

(٣) وانظر نفس المصدر ص ٩٧٢ ومحاضر اجتماع الامن النصوص الحرفية
S. C. O.R. No. 73 pp. 1857 - 1875 & No. 75, pp. 1946 - 1956.

بالتوصية بأستئناف المفاوضات بمعونة وسيط. وثانيا التوصية باستئناف المفاوضات مع استمرار طرح الموضوع على المجلس. وثالثا احالة القضية على محكمة العدل الدولية [١].

واتخذ الموقف الأميريكى شكله العلنى من خلال بيان السفير الأميريكى جونسون فى ٢٠ اغسطس ١٩٤٧ امام مجلس الأمن أشار فى إلى أن المجلس يشعر بصدق تعاطفه مع رغبة مصر فى الاستقلال التام والأمل فى أن تتوصل مصر والمملكة المتحدة إلى اتفاق، وأيد مشروع القرار البرازيلى الذى ينص على أن يوصى المجلس الحكومتين المصريةوالبريطانية باستئناف المفاوضات، إذا فشلت فى البحث عن حل النزاع بوسائل سلمية من اختيارهما واستمرار إحاطة المجلس بالتقدم فى المفاوضات. [٢] وإطار هذا الموقف الأميريكى المعلن بهذه الصورة كانت تستهدف الحرص على تجنب إدانة المملكة المتحدة فى المجلس والميل فى نفس الوقت للتعاطف مع رغبة مصر فى الاستقلال التام وحث الطرفين على التفاوض فيما بينهما والبحث عن تسوية سلمية للنزاع، وبعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة لم تغفل عنصر وعلاقة التحالف مع المملكة المتحدة ولكنها أخذت فى اعتبارها مصالحها فى المنطقة ككل (حديث النقراشى مع وزير الخارجية الأميريكى وحديث عزام باشا مع هندرسون مدير إدارة االشرق الأدنى فى الخارجية الأميريكية وبذلك يكون الموقف الأميريكى قد حرص على ألاّ ينحاز انحيازا كاملا للمملكة المتحدة واجتهد فى البحث عن حل بديل للخروج من مأزق المناقشة فى مجلس الأمن.

لكن الخلاف الأميريكى البريطانى استمر وتعمق بعد صدور قرار مجلس الأمن حول تفسير نصوصه فقد أحس (بيفين) وزير خارجية بريطانيا بالاستياء الشديد من نصوص قرار مجلس الأمن فى ضوء تفسير المندوب البريطانى فى مجلس الأمن * «كادوجان» Cadogan بان القرار يعنى استمرار طرح المسألة على مجلس الأمن وطلب من مندوبه السعى لتعديل القرار والحصول على التأييد الأميريكى أو التحفظ على القرار على الأقل ولم تشاطر الخارجية الأميريكية الحكومة البريطانية هذا الموقف [٣] وأعلن السفير الأميريكى فى ٢٨ أغسطس

1- The Acting Secretary of State to the Acting U. S. representative, Secret, U. S. Urgent Washington, August, 15, 1947 no 353, 501. BC/ 8-15-47 F.R.U.S. Vol. V pp. 792 - 796.

وانظر كذلك برقية القائم باعمال وزير الخارجية الاميريكية إلي المندوب الاميركى بالنيابة فى ١٩ اغسطس ١٩٤٧.

(٢) وانظر نص بيان السفير الاميريكى امام المجلس فى

S. C. O. R. no. 80, p. 2214.

3- The Ambassador in the U. K. (Douglas to the Secretary of State, U. S. urgent, London, August 21, 1947, no 4554, 501. BC./8/-21. 47 F.R. U. S. Vol. V. pp. 798-799.

وانظر ايضا: S. C. O. R. 2 nd Year no. 86 pp. 2296-2297.

* ينص مشروع القرار البرازيلى على الاتى:

«ان مجلس الأمن إذ يرى ان الاساليب السلمية للتسوية التى تنصّ عليها المادة ٣٣ من الميثاق لم تستنفد وان خير سبيل لتسوية النزاع هى عن طريق هذه الاساليب.

١ ـ استئناف المفاوضات المباشرة، و فى حالة فشل المفاوضات، السعى لحل النزاع بطرق سلميه اخرى من إختيارهما.

ب – استمرار اطلاع مجلس الأمن عن سير المفاوضات (محاضر اجتماع مجلس الأمن S. C. O. R. 2 nd year, 1947 no. 80, 2108.

كان عزام باشا امين عام الجامعة العربية موجودا اثناء مناقشة مجلس الأمن للقضية المصرية فى ذلك الوقت حيث نقل لوزير الخارجية الاميريكية فى ١٢ اغسطس ١٩٤٧ خشيته من نشوء تيار معاد للولايات المتحدة ولبريطانيا فى الدول العربية إذا وقف مجلس الأمن ضد القضية المصرية، كما تحدث مع «لوى هندرسون» Loy Henerson مدير إدارة الشرق الأدنى فى ١٩ أغسطس ١٩٤٧ وسلمه رسالة شخصية إلى وزير الخارجية الاميريكية جورج مارشال Ceorge Marshall مؤرخه فى ١٣ أغسطس ركز فيه على تحبيذ مصر قيام الولايات المتحدة بدور الوساطة فى النزاع بين مصر وبريطانيا.

١٩٤٧ أنه لا يرى سببا لأصرار بريطانيا على حذف المسألة المصرية من المجلس وأنه سوف يصوت لصالح المشروع وأثار بيان السفير الأميريكى المؤيد لمشروع القرار المطروح على المجلس والذى تضمن انتقادا لموقف بريطانيا المتشدد رد فعل سلبى لدى الخارجية البريطانية التى أبلغت استيائها للسفارة الأميريكية فى لندن خاصة انتقاد السفير الأميريكى للعبارات الواردة فى مشروع القرار المقدم حول ترتيبات الدفاع عن مصر وبريطانيا ووصفه لهذه الاشارات بأنها غير ذات صلة ولامعنى Pointless وتساءلت بريطانيا عما إذا كان ذلك يمثل تحولا فى الموقف الأميريكى تجاه التحالف المصرى البريطانى وأن الأمر موضع دراسة الخارجية البريطانية وكذلك وزارة الحرب الأمر الذى دفع وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى توضيح الموقف الأميريكى كما ورد فى بيان السفير الأميريكى فى مجلس الأمن بأنه لا يعنى الأعتراض على ترتيبات دفاعية مقبلة بين مصر وبريطانيا بل يعتبر أن طرح توصيات محددة تتجاوز اختصاصات المجلس، كماأن الأصرار على صياغة مرفوضة من قبل المصريين لا تحقق الهدف من التوصل لحل معقول وأنه ليس ثمة تغيير فى الموقف الأميريكى(١).

وتوضح البرقيات المتبادلة بين الخارجية البريطانية والأميريكية أن الحكومتين كانت تسعيان لتبديد سوء التفاهم بينهما حول تفسير بيان السفير الأميريكى أمام المجلس وقد انعكس ذلك فى ارتياح الحكومة البريطانية لتأكيداتها فى ٣٠ أغسطس عن عدم وجود تغيير فى موقفها تجاه التحالف المصرى البريطانى وطلبت من الولايات المتحدة أن توضح أن سياستها ستظل تشجع الأتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية بحيث تشكل ترتيبات الدفاع المتبادل جزءا حيويا منها وأنه من المهم بالنسبة للخارجية البريطانية إفهام المصريين بأن الولايات المتحدة تؤيد مثل هذا الترتيب (٢). ودلالة هذا الارتياح البريطانى أنه برغم التوضيحات أو التأكيدات التى قدمتها الخارجية الأميريكية بعدم وجود تغيير فى سياستها فقد كانت الخارجية البريطانية حريصة على أن تقوم الولايات المتحدة بدور أنشط، فى أقناع المصريين بتأييد الولايات المتحدة للترتيبات الدفاعية بين مصر وبريطانيا التى تشكل جزء حيويا من أى اتفاق بين مصر وبريطانيا. ففى ضوء الاتصالات الأميريكية البريطانية، والاتصالات الأميريكية المصرية قبل انعقاد مجلس الأمن لبحث القضية المصرية، وفى ضوء الموقف الأميريكى من المناقشة التى دارت والقرار الذى اتخذه مجلس الأمن والأثار السلبية التى ترتبت عليه بالنسبة لعلاقات الأميريكية البريطانى، فى ضوء هذه الخلفية لخصت الخارجية الأميريكية عناصر الموقف الأميريكى من النزاع المصرى الإنجليزى فى مذكرة سرى للغاية فى ٢٨ اغسطس ١٩٤٧ فى العناصر الستة التالية:

١ ـ ان استمرار الوجود البريطانى فى مصر يمثل عنصرا سلبيا لبريطانيا وللولايات المتحدة والعالم الغربى بشكل عام وأنه مالم تسحب بريطانيا قواتها بدون شروط وتاريخ محدد فان العلاقات بين الغرب والعالم العربى سوف تنهار.

1- The Charge in the U. K. (Clark) to the Secretary of State, Secret, London, august 29, 1947 no. 4706, 50, BC/8-29-47 F. R. U.S. No1. V. pp. 802-803.

The Acting Secretary to the Embassy in London, Secret, urgent, Washington august 30, 1947 501, BC/8-29-47. وانظر ايضا

وكان وكيل الخارجية البريطانية مايكل رايت Michael wright قد استدعى فى ٢٩ اغسطس ١٩٤٧ احد المسئولين بالسفارة الأميريكية لابلاغه باستياء الحكومة البريطانية وانعكست نفس المعانى فى رسالة من بيفن الى «لافيت» وكيل الخارجية الأميريكية سلمها السفير البريطانى فى واشنطن يوم ٢ سبتمبر فى اليوم التالى تعبر عن القلق البالغ لبيفن من ملاحظات السفير الأميريكى فى مجلس الأمن انظر: نفس المصدر والموضع السابق.

2- The Ambassador in the U. K. (Douglas) to the Secretary of State Secret, London Sept 8, 1947, no. 4867, 741. 83/ 4-8-47F.R. U.S. Vol. V. p. 808.

٣ – أن العداء نحو الولايات المتحدة من جانب العرب سوف يلحق الضرر بالمصالح الأميريكية وأنه لابد من تجنب الإضرار بالعلاقات مع العالم العربى.

٣ – أنه من الضرورى البحث عن وسيلة لاقناع بريطانيا سرا بأن تعلن عن نيتها سحب قواتها من مصر دون شروط وفى تاريخ معين.

٤ – أنه مع اقتناع الولايات المتحدة بضرورة انسحاب بريطانيا بدون شروط من مصر فى أقرب وقت ممكن فإن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة الأحتفاظ بقاعدة فى منطقة شرقى البحر المتوسط.

٥ – ترى الخارجية الأميريكية أن أفضل مكان لاقامة قاعدة بريطانية بديلة عن مصر هو طبرق بشرط ان تحظى بموافقة العرب.

٦ – وتوصى الخارجية الأميريكية بحث البريطانيين بأن يصارحوا الحكومة المصرية فورا باستعدادهم لأعلان نيتهم على الانسحاب غير المشروط من مصر وفى تاريخ محدد كما توصى بابلاغ الحكومة البريطانية بأن الولايات المتحدة سوف تؤيد فى النهاية إقامة قاعدة بريطانية فى طبرق [١].

ويمكن القول أن تقديرات الخارجية الأميريكية وتوصياتها آنفة الذكر فى مذكرتها التى أشرنا إليه من قبل تنطلق من الخشية من الآثار السلبية التى تترتب على أستمرار الوجود العسكرى البريطانى فى مصر وأزدياد مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب بشكل عام، فالخارجة الأميريكية استهدفت كما تشير عناصر التقدير الذى أعدته ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية تحقيق الأنسحاب للقوات البريطانية من مصر والبحث عن قاعدة عسكرية بديلة لها فى منطقة مجاورة أى الأحتفاظ بقاعدة فى شرقى المتوسط حتى لاتكون المنطقة عرضة للتسلل الروسى دون أن تكون القاعدة بالضرورة فى مصر، فالإطار الذى تنظر منه الخارجية الأميريكية يتجاوز الإطار الثنائى المصرى الإنجليزى ويتعداه إلى اطار الأمن الأقليمى للشرق الأوسط.

وبقدر ما كان للموقف الأميريكى فى مناقشة الشكوى المصرية أمام مجلس الأمن من آثار سلبية على الحكومة البريطانية، فقد كان لها رد فعل طيب لدى الحكومة المصرية كما انعكست فى مقابلة النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى مع نائب وزير الخارجية الأميريكى مستر «روبرت لافيت Robert lovet بحضور السفير المصرى فى واشنطن محمود حسن ومدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية حين أعرب النقراشى باشا عن امتنانه لتفسير السفير الأميريكى فى مجلس الأمن لعبارة (اتفاق الدفاع المتبادل بين مصر وبريطانيا) بأنها غير ذات صلة بصياغة القرار المقدم للمجلس وإن كان نائب وزير الخارجية الأميريكية قد أوضح للنقراشى باشا أن السفير الأميريكى فى مجلس الأمن لم يكن يعنى أن حكومته تعارض عقد مثل هذا الأتفاق، وقد أوضح النقراشى فى حديثه أن البريطانيين يريدون الحصول على ترتيب دفاعى متبادل مع مصر مقابل الانسحاب من قناة السويس، وأن مصر لا تستطيع قبول هذا الترتيب أو تجديد المفاوضات على هذا الأساس وأعرب رئيس الوزراء عن أمله فى أن تتمكن الولايات المتحدة الاميريكية من كسر الجمود باقناع البريطانيين بالأعلان عن سحب قواتهم دون شروط من مصر [٢].

---

(١) انظر مذكرة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية (هندرسون) المرفوعة إلى وكيل وزارة الخارجية الأميريكية (لافيت)

Memorandum by the Director of the office of Near eastern and african affairs (Henderson) to the under secretary of state (Lovert) 841 - 2383 /8 - 24 - 47. F.R. u.s. vol v. 1947, pp. 800 - 802.

2- Memorandum of Conversation by Joseph Satterthwaite, special assistant to the director of the office of near Eastern and African affairs, (Henderson) Confidential, Washington. Sept. 3, 1947, 501. /Bc./9-3-47. F.R..U.S. vol v.pp.805 - 806.

وانظر ايضا محمد حسين هيكل، المرجع السابق جـ ٣ النزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن ص ٥٧ ـ ٨٥.

ثالثا: دور الولايات المتحدة خلال عامى ١٩٤٨-١٩٤٩

واستمرارا فى متابعة الولايات المتحدة لاهتمامها بمراجعة المعاهدة المصرية الإنجليزية لعام ١٩٣٦ والوضع الخاص بالسودان فى المستقبل، فقد تلقت وزارة الخارجية الأميريكية عددا كبيرا من التقارير من لندن والقاهرة حول مختلف جوانب مراجعة هذه المعاهدة ولكن من الواضح ان الخارجية الأميريكية قد امتنعت طيلة هذه الفترة عن أبداء أى وجهة نظر إزاء هذه المسائل [١] . وقد أوجزت وثائق الخارجية الأميريكية متابعتها للاتصالات والمواقف المصرية البريطانية طوال عام ١٩٤٨ فى سلسلة من التطورات الهامة ابتداء من السابع من يناير ١٩٤٨ حين القى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر بيانه أمام مجلس النواب أعلن فيه أن حكومته سوف تواصل السياسة التى تستهدف تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر فورا ودون شروط ودعوته لوحدة وادى النيل وتقديره بإستمرار الوضع القائم فى السودان [٢].

وكانت تعليمات السفير البريطانى رونالد كامبل Ronald Campbel بعد عودته إلى القاهرة فى أعقاب مشاوراته فى لندن أواخر يناير ١٩٤٨ أن يقترح إجراء مباحثات غير رسمية بين مصر وبريطانيا بين المسئولين العسكريين بهدف إقامة هيئة دفاع مشتركة وكانت الاستراتيجية العامة هى تحويل المباحثات المصرية الإنجليزية إلى المشكلات الفنية والاستراتيجية لا المشكلات السياسية، وقد لاحظت الخارجية الأميريكية استمرار التخطيط البريطانى بالفصل بين المشكلات العسكرية عن المباحثات عن السودان واتجهت المباحثات وجهة جديدة بالتركيز على التعاون الدفاعى بين مصر وبريطانيا [٣] .

والواقع أن انتقال الأهتمام فى المباحثات المصرية الإنجليزية من الجانب السياسى إل الجانب العسكرى والدفاعى ، كما لاحظت الخارجية الأميريكية فى برقياتها لم يأت من فراغ بل أنه انعكاس مادى للتحولات الواضحة فى اهتمامات السياسة الخارجية الأميريكية بالأمن فى الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط منذ أواخر عام ١٩٤٧ ولم يكن تركيز بريطانيا على هذه النواحى إلا صدى للتخطيط الأميريكى البريطانى المشترك فى واشنطن من قبل فيما عرف باسم مباحثات البنتاجون *. وقد أقر الرئيس الأميريكى ترومان فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ مذكرة عن أمن شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط ووصفه «بأنه حيوى لأمن الولايات المتحدة» واعدت الحكومة الأميريكية خطط طوارئ تشمل منطقة القاهرة السويس والخرطوم كحد ادنى للدفاع والهجوم الجوى والعمليات الدفاع عن موارد النفط فى الشرق الأوسط [٤].

وفى تلك الفترة أطلت مشكلة فلسطين برأسها على المسرحين العربى والعالمى، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الصهيونية تعمل جاهدة لانتزاع قرار من الأمم المتحدة الوليدة تعبيرا عن الأعتراف الدولى الشرعى بمطامحها فى إقامة دولتها فى فلسطين [٥]، إلى أن صدر قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. لقد كان نشوب

1- F.R.U.S., 1948 Vol V part I, P. 86.

2- Ibid. P. 85 Airgram no. 19, Jan. 12, 1948 from Cairo 7483/1-12-48.

3- Ibid, telegram no. 275 Jan. 23 from London 741. 83/ 1 - 23 - 48 Loc. cit.

(٤) تشير الوثائق الأميريكية خلال عام ١٩٤٨ إلى مباحثات السفير المصرى عبد الفتاح عمرو باشا مع بيفن وزير الخارجية البريطانى.

(*) تناول الفصل الأول بالتفصيل مباحثات البنتاجون بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

(٥) إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، دار الزهراء للاعلام العربى ١٩٨٦ ص ٤٠، ص ٤٧ -٦٥، وانظر طارق البشرى عن حكومة النقراشى وحرب فلسطين، المرجع السابق ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ وسوف نتناول فى فصل لاحق تطور الموقف الأميريكى من قضية الهدنة المصرية الاسرائيلية عام ١٩٤٩ فى اطار موقفها العام من سير احداث حرب فلسطين.

حرب فلسطين الأولى بين العرب والقوى الصهيونية فى فلسطين ودخول جيش مصر هذه الحرب إلى جانب العرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ عاملا جديدا طرأ على اتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر كانت اثاره المباشرة نقل بؤرة الاهتمام الأميريكى إلى دائرة جديدة هى اثار حرب ١٩٤٨ ومحاولات تسوية النزاع المصرى الاسرائيلى فى إطار تسوية إقليمية. ولم تكن نهاية هذه لصالح العرب بل كانت عاملا هاما فى إحداث تغييرات ملموسة فى اتجاهات السياسة الأميريكية، ويمكن القول أن الولايات المتحدة بمساعدتها لاسرائيل فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى والاعلامى ابان الحرب الفلسطينية ووصول الأمر إلى قبولها عضوا فى الامم المتحدة قد نجحت فى أولى خطوات الحلول محل الوجود البريطانى فى الشرق الأوسط [١] بعد أن لعبت الولايات المتحدة دورا هاما فى تثبيت وجود دولة اسرائيل وان كان الدور السوفيتى لايقل أهمية وتأثيرا عن الدور الأميريكى فى قيام دولة اسرائيل.

ومع أن مصر تجاوزت أزمة حرب فلسطين داخليا وواصلت حكومتها اتصالاتها ببريطانيا للتفاوض على الجلاء فان تطور الأحداث الداخلية فى مصر ادت لتوقف المباحثات حول قضية الجلاء وذلك بسبب انشغال مصربالكثير من أوضاعها الداخلية، ففى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشى رئيس الوزراء بوصفه حاكما عسكريا قرارا بحل جماعة الاخوان المسلمين ومصادرة صحفهم وممتلكاتهم وحصار شعبهم ولم يمر على هذا القرار ثلاثة أسابيع حتى وقعت حادثة إغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وكان هذا الاغتيال فى أسوأ ظروف يمكن ان تواجه النظام السياسى الذى كان قائما قبل عام ١٩٥٢ فالأمن مضطرب فى الداخل والجيش المصرى فى فلسطين يواجه النكسات [٢] وبعد اغتيال النقراشى تولى ابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى رئاسة الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ـ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر حيث واصلت حكومة إبراهيم عبد الهادى اتصالاتها بالانجليز للتفاوض على الجلاء [٣] ويمكنا أن نرصد خلال هذه الفترة سير الموقف الأميريكى حيال مصر بانه كان يسير فى اتجاهين:-

الاتجاه الأول ،هو الدور النشط فى التوصل لاتفاق الهدنه بين مصر واسرائيل على نحو ماسنتناوله فى فصل لاحق، والاتجاه الثانى، هو استمرار الاهتمام والمتابعة النشطة للنزاع المصرى الإنجليزى وقد اتخذ هذا الأهتمام الأخير بعداً أكثر تحديداهو فى الواقع امتداد للاهتمام الأميريكى بأمن شرقى البحر المتوسط من الناحية العسكرية وقد تمثل ذلك فى تركيز جزء من المباحثات المصرية الأميريكية والمصرية البريطانية بمشاركة أو متابعة أميريكية من أحد الجانبين فيما عرف بأسم مفاوضات الدفاع مع مصر، وكانت مفاوضات الدفاع بين مصر وبريطانيا هى الإطار الدولى الذى سعت من خلاله الولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٩ والأعوام التالية لاداء دور نشيط فى النزاع المصرى الإنجليزى [٤] (وسوف نعرض فى فصل مستقل الدور الأميريكى فى مفاوضات

---

(١) ابراهيم شكيب المرجع السابق ص١٢٥ ـ ١٣٦.

(٢) كامل محمد مرسى، المرجع السابق ص ٣٤١، وانظر احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو جـ ١ ط ١٩٨٣ ـ مكتبة مدبولى القاهرة ص ١٣٧.

(٣) انظر وزارة ابراهيم عبد الهادى فى يونان لبيب رزق، المرجع السابق ص ٤٨٧

(٤) انظر Menorandum of conversation by the counsellor (Bohlen) Washington 25,Jan. 1949 f.r.u.s. 1949.F.R.U.S. 1949. vol vI. p. 188.

وموضوعها الحاق ضباط اميريكين بالقيادة البريطانية في منطقة قايد بمصر.

وانظر متابعة المشاورات الاميريكية البريطانية لالحاق بعض الضباط الاميريكيين بالقيادة البريطانية في مصر فى

Memorandum by the Director of the office of near eastern affairs to the Director of the executive secretariat, ibid p.189.

وعن المشاورات البريطانية المصرية مع الملك فاروق ورئيس الوزراء المصرية حول مفاوضات الدفاع. انظر:

Talks of field marshall Slim with king farouk and the members of Eqyptian Cabinet re. U.K.Egyptian Defense cooperation (from the Ambassador in the U.K (Douglas) to the secretary of state. London, 22 March 1949, Ibid, pp. 199-202.

وكانت المباحثات المصرية البريطانية تسير فى إطار عسكرى فنى بحت والمباحثات الاميريكية البريطانية تسير فى إطار استراتيجى اشمل عن الدفاع عن المنطقة ككل ومكانة مصر فيها.

وانظر عن تصور الخارجية الأميريكية ووزارة الدفاع الأميريكى عن الطابع الفنى والعسكرى للمباحثات المصرية البريطانية:

The secretary of state to the secretary of Defense (Johnson) washington, April, 7. 1949, top secret, pp. 203- 204, F.R.U.S. 1949 Vol VI pp. 186- 220.

الدفاع بين مصر وبريطانيا فى إطار التخطيط الأميريكى البريطانى للدفاع عن الشرق الأوسط) ومحاولة دفع المباحثات المصرية الانجليزية ذات المضمون الفنى، لا السياسى إلى نتائج مواتية لاستراتيجيتها الدفاعية للمنطقة ككل. وبالاضافة إلى المتابعة الوثيقة للخارجية الأميريكية ولسفارتها فى لندن والقاهرة لمباحثات الدفاع بين مصر وبريطانيا وهى المباحثات ذات الطابع العسكرى الفنى حول التنسيق الثنائى المصرى البريطانى لدعم الدفاع فى منطقة القناة، كانت الخارجية الأميريكية فى منتصف عام ١٩٤٩ تقريبا قد اعدت ورقة عمل عن سياستها تجاه مصر حددت فيها أهدافها وسياستها تجاه مصر فى إطار سياستها العامة تجاه شرقى البحر المتوسط والشرق الاوسط التى تنطلق أساسا من الاعتقاد بأن للمنطقة اهمية أساسية للامن الأميريكى وأن هذه السياسة توجه نحو تنمية الاستقرار فى المنطقة [١].

وقد حددت الورقة التى أعدتها الخارجية الأميريكية الخطوط الرئيسية للموقف الأميريكى تجاه النزاع المصرى الإنجليزى فى هذه المرحلة بأنه مع عدم سعيها على الاطلاق إلى التأثير أو الاضعاف لمكانة الاتفاقية الخاصة بين مصر وبريطانيا والوضع الذى تعطيه لبريطانيا فإن الخارجية الأميريكية تعتبر أى مراجعة أو تعديل للاتفاقية تجعل مصر خاضعة للمملكة المتحدة منافية لتطور الزمن وإن كانت مع ذلك لن تعارض أى أتفاق ودى لأستمرار المسؤوليات العسكرية البريطانية فى منطقة السويس، ومن ناحية ثانية كانت الخارجية الأمريكية ترى أنه مع استمرار نظر مجلس الأمن للنزاع حول تعديل الاتفاقية المصرية الإنجليزية لعام ١٩٣٦ فإن أيا من الطرفين لم يطرح الموضوع منذ مناقشات مجلس الأمن عام ١٩٤٧. وكانت الخارجية الأميريكية تأمل أن تساعد الاعتبارات الاستراتيجية المتصلة بأمن مصر كلا من بريطانيا ومصر على أن تراجعا هذه الاتفاقية مراجعة ملائمةوكان للخارجية الأميريكية تحفظ واضح فى هذا الإطار وهو أنها ترى أنه من السابق لأوانه دراسة المقترحات الرسمية المتعلقة لإحلال هذا الاتفاق باتفاق أشمل إطارا وأوسع نطاقا لانشاء حلف يضم الولايات المتحدة [٢].

على أن الأوضاع الداخلية فى مصر دخلت مرحلة مستمرة من العنف عقب تولى ابراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة وبدأت عمليات الأرهاب والتعذيب تطفو فوق سطح المياه المصرية واغتيل الشيخ حسن البنا مرشد الاخوان يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ [٣] وعندما وقعت الهدنة بين مصر وإسرائيل (فبراير ١٩٤٩) سرعان ماطفت إلى السطح من جديد المشكلة الوطنية وأصرار الشعب على جلاء القوات البريطانية الامر الذى ادى إلى نمو سريع للحركة الثورية ولم يجد الملك أمامه من سبيل إلا التضحية بحكومة إبراهيم عبد الهادى [٤] وعين حسين سرى فى يوليو ١٩٤٩ ولم يطل عمر وزارة حسين سرى، فتشكلت وزارة أخرى برئاسته فى ٣ سبتمبر ١٩٤٩ لتشرف على اجراء الانتخابات التى أجريت فى ٣ يناير ١٩٥٠ وكانت النتيجة انتصاراً واضحا للوفد [٥] الذى كون وزارته الجديدة برئاسة مصطفى النحاس وعين فيها محمد صلاح الدين وزيرا للخارجية فى يناير ١٩٥٠. واتخذ الموقف الأميريكى من النزاع المصرى الانجليزى ثلاث اتجاهات أو بالاحرى ثلاث مسارات خلال

1- policy statement on Eqypt prepared in the Dept. of state washington, May 5, 1949, secret 711. 83/ 5 - 49 pp. 208- 216. F.R.U.S. Vol VI 1949.

2- Ibid p. 209.

(٣) أحمد حمروش، المرجع السابق ص١٣٧.

(٤) نفس المصدر ص١٣٩

(٥) نفس المصدر ص١٤١، وانظر يونان لبيب رزق المرجع السابق ص٤٩٢. وانظر طارق البشرى ، المرجع السابق ٣٠٧.

عام ١٩٥٠. المسار الأول دراسة الخارجية الأميريكية وتقييمها للموقفين المصرى والبريطانى وتحديد نقاط الاختلاف وطرح البدائل، (وهذا المسار يتمثل فى مذكرات ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكى وفى برقياتها المتبادلة مع السفارة الاميريكية، أما المسار الثانى والثالث فهما الاتصالات المصرية الأميريكية (مثل مباحثات محمد صلاح الدين ووزير الخارجية الأميريكى) والمشاورات الأميريكية البريطانية.

رابعا: مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها لمصر ١٩٥٠-١٩٥١

ففى مطلع عام ١٩٥٠ كانت الخارجية الأميريكية تنظر إلى الخلاف المصرى الإنجليزى من زاوية محاولة الطرفين الأتفاق على تعديل معاهدةالتحالف لعام ١٩٣٦، وكانت نقطة الانطلاق فى الموقف الأميريكى فى نظرته لمصر برغم اعتراض الحكومة المصرية على المعاهدة أن الخارجية الأميريكية لازالت تعتبرها سارية المفعول وإنها سوف تتخذ موقفامحايدا خلال أى مفاوضات لمراجعة المعاهدة وتعديلها [١]. وقد حللت مذكرة مساعد وزير الخارجية الأميريكية للشرق الأدنى عن علاقات مصر مع بريطانيا فى ٣ ابريل ١٩٥٠ الموقف المصرى الذى ينطوى على الرغبة فى جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس والسودان، كما حللت الموقف البرطانى بأنه ينطلق من عدم وجود سبب للاستعجال وأن المشكلة تكمن فى أختيار التوقيت الصحيح للمفاوضات [٢].

وقد استعرضت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية الموقفين المصرى البريطانى فى ضوء رسالة النحاس إلى بيفين فى ٢١ مارس ورد بيفين على النحاس فى ١٧ مايو ولخصت الموقف البريطانى فى ضوء هذا الرد الأخير بأن بريطانيا أبدت الرغبة فى تسوية مسألة المعاهدة فى ضوء زيارة الجنرال وليام سليم رئيس الأركان البريطانى لمصر وبحث الجوانب العسكرية للمشكلة على أساس اقناع المصريين بعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وضرورة التعاون العسكرى المصرى الإنجليزى المشترك وأن الجنرال سليم لن يناقش الجوانب السياسية، أما الموقف المصرى كما قدرته الخارجية الأميريكية فهو قبول بدء المباحثات العسكرية مع التاكيد بانها لاتحل محل المباحثات السياسية، وقدرت الخارجية الأميريكية أنه أمام بريطانيا بديلان هما إنهاء الإتفاقية عند حلول موعدها عام ١٩٥٦ دون جهد للحصول على أتفاق أطول أو التفاوض من أجل اتفاقية جديدة، أما البديل الثالث فهو التوصل إلى إتفاق متعددة الأطراف. أما بالنسبة لمصر فقد كانت الخارجية الأميريكية ترى أن حكومة النحاس تطلب الجلاء الكامل قبل مناقشة الترتيبات فى المستقبل وأن أمام مصر أربع بدائل هى التفاوض مع بريطانيا، اللجوء لمجلس الأمن، اللجوء للجمعية العامة، اللجوء لمحكمة العدل الدولية، وتشير مذكرة الخارجية الأميريكية أن الحكومة المصرية قد أتصلت بالحكومة الأميريكية للحصول على تاييدها للموقف المصرى. كانت هذه هى رؤية الخارجية الأميريكية للموقفين البريطانى والمصرى، أما عناصر الموقف الأميريكى نفسه تجاه النزاع فى هذه المرحلة فكان يقوم على أساس أن النزاع أساسا مسألة ثنائية بين مصر

---

(١) انظر تلخيص المشكلة المصرية كما أعدته إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية في ٢٤ فبراير ١٩٥٠ .

Memorandum by MR Stuart D. Nelson of the office of African and near eastern affairs to the director of the office (Berry) washington feb. 24, 1950 confidential sub. problem summary for Egypt F.R.S.Vo. V 1959 p. 284.

(٢) اعتمد التقدير الاميريكى فى تحليله للموقفين المصرى على رسالة النحاس باشا المرسلة إلى بيفين برقية السفارة الاميريكية من القاهرة رقم ٣٥٧، ٣٧٦ فى ١٧، ٢٢ مارس ١٩٥٠ الموجودتان بملف العلاقات الاميريكية البريطانية رقم 641. 64. 3. 17. 50.

Memorandum by the assistant secretary of state for near easten affairs, south asian and African affairs (McGhee) to the Under secretary of state (webb) top secret, washington April 3, 1950 subject: British relations with Egypt 641. 74 - 14 - 3 - 50. انظر

والمملكة المتحدة وأنه لاسبيل أمام مصر لضرب بريطانيا بالولايات المتحدة مع تأكيدها بقوة لأحتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية فى مصر وطلبت الخارجية الأميريكية من سفارتها فى مصر فى ٢ مايو ١٩٥٠ ابلاغ الحكومة المصريه بهذا الموقف مع توضيح إنه من الأهمية البالغة لمصلحة أمن الشرق الأدنى والحفاظ على السلم العالمى أن تحتفظ بريطانيا بتسهيلات استراتيجية فى مصر خاصة فى منطقة قاعدة قناة السويس [١]. وخلاصة الموقف الأميريكى أنه إزاء تباعد الموقفين المصرى والبريطانى فإن أقصى مايمكن تحقيقه استمرار وزيادة التعاون العسكرى بين مصر والمملكة المتحدة (أى فصل النواحى العسكرية عن النواحى السياسية) وهذا الموقف كما هو واضح تحكمه اعتبارات استراتيجية اقليمية وهى الحفاظ على التسهيلات الاستراتيجية لبريطانية فى مصر للدفاع عن الشرق الأدنى فى حالة وجود خطر مباشر وهو الإطار الذى ستظل الولايات المتحدة تنظر من خلاله إلى النزاع.

وفى إطار الأتصالات الأميريكية المصرية التى جرت بين السفير المصرى كامل عبدالرحيم مع مساعد وزير الخارجية الأميريكية «جورج ماك جى» George McGhee فى ١٧ يونيو ١٩٥٠ ومع مدير إدارة الشرق الأدنى ويلز ستابلر Wells Stabler لبحث تطورات النزاع المصرى الإنجليزى أوجز السفير المصرى اراء الحكومة المصرية وطلب من الولايات المتحدة تقديم النصح لبريطانيا بالجلاء عن مصر وأن هذا الجلاء لن يستغرق أقل من عام ونصف إلى عامين وأن الترتيب فى المستقبل يمكن أن يقوم على أساس معاهدة لها مجلس دفاع مشترك قد يتسع ليشمل دولا أخرى فى الشرق الأدنى وقد يؤدى إلى أشتراك الولايات المتحدة [٢] بيد ان رد مساعد وزير الخارجية الأميريكى أكد السفير المصرى أنه من الحيوى تواجد البريطانيين فى مصر لأن العدوان الروسى قوى الاحتمال ثم اشار إلى أن مصر ستتعرض للقلاقل التى قد تثور فى الشرق الأدنى التى قد تتمحض عن الفراغ العسكرى الناتج عن الجلاء القوات البريطانية وكرر أن الأمر يمكن تسويته بين مصر وبريطانيا ثنائيا.

وباستقراء رد فعل مساعد وزير الخارجية الأميريكى يتجلى بوضوح التطابق فى الموقفين الأميريكى والبريطانى ازاء الضرورة الاستراتيجية لبقاء القوات البريطانية فى مصر مما دفع الجانب الأميريكى إلى رفض مجرد بحث موضوع الجلاء على الرغم من أن السفير المصرى نقل رأى الحكومة المصرية فى إمكانية الربط بين جلاء القوات البريطانية وتأسيس مجلس دفاع مشترك ولم يكن الشغل الشاغل للولايات المتحدة سوى مشكلة (الفراغ العسكرى) الناتج عن تخلى بريطانيا عن قواعدها.

وكما سبق الاشارة كانت تجرى بالتوازى مع الاتصالات المصرية الأميريكية مشاورات ثنائية بين الخارجية الأميريكية والبريطانية على نحو ماتم فى مباحثات ماكجى McGhee مساعد وزير الخارجية الأميريكية مع المسؤولين البريطانيين فى لندن فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٠ حيث صوروا الموقف المصرى بأنه لا يعكس إدراكا بأن

---

(١) انظر حول المفاوضات المصرية الانجليزية مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى اول يونيو ١٩٥٠.

Memorandum by the officer in charge of Egypt and Anglo Egyptian Sudan affairs, Stabler to the Director of the office of African and Near Eastern affairs,washington, 1 june 1950, top secret, subject Anglo - Egyptian negotiations, washington, June 1950. 641.74.6-1-50. F.R. U. S. 1950 Vol. Vpp. 289- 292.

(٢) انظر نص الحديث فى مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية:

Memorandum of conversation by the officer in charge of Egypt and Anglo Egyptian Sudan affairs (stabler) secret, washington, Juy 17. 1950, 641. 74/7-17-50. F. R. U. S. vol V. 1950 pp. 293 - 295.

الدفاع على مصر أهم من التطلعات السياسية وأن جلاء القوات البريطانية سوف يخلق فراغا فى المنطقة وطلبوا ممارسة الضغط على وزير خارجية مصر أثناء تواجده فى دورة الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٥١ وحدد مساعد وزير الخارجية الأميريكى موقف الولايات المتحدة بأنه يرتكز على دعم الموقف البريطانى إلى الحد المستطاع. (١) وان الولايات المتحدة رفضت كل الجهود المصرية لدفع الولايات المتحدة للتدخل، ثم طرح فكرة نقل القوات البريطانية إلى مواقع بديلة فى غزة أو العراق أو برقة لكنه قوبل بالرفض من مساعد وكيل الخارجية البريطانية(٢). ويمكن القول انه مع تقارب الموقفين البريطانى والأميريكى حول الاعتبارات الاستراتيجة التى تفرض استمرار تواجد القوات البريطانية فى منطقة القناة فإن ما يميز موقف الخارجية الأميريكية كما شرحه المسئول الأميريكى فى مباحثات لندن هو طرح فكرة القواعد البديلة ويعكس هذا التصور بالطبع تصورا أوسع نطاقا للدفاع الاقليمى وربما يعكس فى طياته بذور البحث عن حل لجلاء القوات البريطانية عن مصر.

ومع اقتراب انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة وتوقع مقابلة محمد صلاح الدين باشا مع وزير الخارجية الأميريكية وتناولهما للنزاع المصرى الإنجليزى اعدت الخارجية الأميريكية تقديراتها التى أوجزت فيها من جديد الخطوط الرئيسية للموقفين المصرى والبريطانى ورسمت الإطار الذى سيطرح فيه وزير الخارجية الأميريكية موقف بلاده على وزير الخارجية المصرى. وقد توقعت الخارجية الأميريكية أن تطلب مصر وساطة الولايات المتحدة فى النزاع فى ضوء إصرار مصر على جلاء القوات البريطانية واعتبارها أى مصر الجلاء اهم من الدفاع. كما كانت الخارجية الاميريكية واعية للموقف البريطانى الذى يرفض الأنسحاب حتى يتم الأتفاق على ترتيبات دفاعية للمستقبل، وقدرت الخارجية الأميريكية أهمية الحفاظ على تسهيلات استراتيجية معينة للبريطانيين فى مصر فى عنصرين هما حق الاحتفاظ بالتسهيلات وقت السلم واستخدامها بفاعلية وبسرعة فى حالة التهديد المباشر لأمن الشرق الاوسط، وحق العودة لاستخدام هذه التسهيلات. وأنتهت الخارجية إلى ثلاث توصيات تسترشد بها فى مباحثاتها مع محمد صلاح الدين هى أنه فى ظل الظروف الدولية الراهنة فإن جلاء القوات البريطانية عن مصرسوف يكون أمرا خطيرا، وأنه فى حالة التوصل إلى أتفاق بين مصر وبريطانيا يسمح ببقاء قوات بريطانية فإن ذلك لا يعتبر تعديا على استقلال مصر بل يمثل اسهاما فى الدفاع عن المنطقة، وإنه اذا اثيرت مسألة الوساطة الأميريكية فإن الموقف سوف يكون اعتبار النزاع فى أساسه مسألة ثنائية بين مصر والمملكة المتحدة(٣).

---

(١) جرت سلسلة من المباحثات حول الشرق الأوسط فى لندن أثناء زيارة مساعد وزير الخارجية الأميريكية ما بين ١٨ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٥٠.

من بينها العلاقات المصرية الإنجليزية أنظر:

Memorandum of the informal U. S. U. K. discussions, Top Secret, London, Sept. 19, 1950 780. 00/9_ 18_ 50.

F. R. U. S. Idid pp. 296 _ 302.

(٢) نفس المصدر والموضع

(٣) اعد مساعد وزير الخارجية الأميريكية مذكرة تلخص الأراء والسياسات الأميريكية تجاه عدد من المسائل التى قد يثيرها محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة فى الجمعية العامة مع الجنرال مارشال وزير الدفاع فى واشنطن خلال مقابلتهما فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٠ انظر:

Top secret, Dept. of state, Assistant Secretary, october 12, 1950, to the secretary, through MR Mathews from N. E. A., from MR. Berry, sub. Egyptian Foreign Minister conversation with you. 611. 74/10_12-5.

وفى نفس الوقت كان أمام الخارجية الأميريكية صورة للموقف المصرى كما طرحه وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين فى مباحثاته مع بيفين فى لندن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ أى قبل مقابلة وزير خارجية الولايات المتحدة فى ١٧ أكتوبر. وقد نقل صلاح الدين استعداد مصر للموافقة على بقاء القاعدة البريطانية فى مصر بشرط تولى المصريين صيانتها، وأنه يمكن للمملكة المتحدة العودة فى حالة الحرب وتولى القاعدة واستبدال المعاهدة الحالية بمعاهدة صداقة تستمر عشرين سنه واستكمال الجلاء التام خلال عام واحد، وترتيبات دفاعية مشتركة فى وقت الحرب لا فى وقت السلم، كما طرح صلاح الدين عل بيفن أنه قد يكون لمصر مكان فى الإطار الموسع لحلف الأطلنطى أو نوع من الترتيبات الماثلة بحيث تجد حلا فى إطارها للخلافات المصرية البريطانية (١).

والواقع ان مباحثات صلاح الدين وزير خارجية مصر مع وزير الخارجية الأميريكى والأراء التى طرحهالم تخرج كثيرا عن افكاره التى سبق ان طرحها على بيفن فقد أبرز أن مصر حريصة على أداء دورها فى الدفاع عن الشرق الادنى بالتعاون مع الولايات المتحدة إلا أنه طالما بقيت القوات البريطانية فإن مصر لن تقوى بل ولن ترغب فى المشاركة فى الدفاع عن المنطقة (٢) وكانت استجابة الجانب الاميريكى للآراء التى طرحها محمد صلاح الدين باشا تتمثل فيما اوضحه جورج ماكجى مساعد وزير الخارجية الاميريكية فى الجولة الثانية للمباحثات فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ وهى تناول موضوع الدفاع عن الشرق الادنى كاساس لمناقشة مسألة النزاع المصرى الإنجليزى، فابرز مساعد وزير الخارجية الاميريكية الموقع الحيوى لمصر فى الشرق الادنى ومدى اهميته فى ضمان دفاع فعال عن المنطقة وأوضح «أن وجود القوات البريطانية فى مصر عامل استقرار للسلام العالمى كما تمثل فى نفس الوقت عنصرا فى الدفاع عن مصر وأن موضوع القوات البريطانية متروك للتسوية بين مصر والمملكة المتحدة» (٣).

فى أعقاب هذه المباحثات التى جرت بين محمد صلاح الدين والخارجية الأميريكية وفى ضوء ماتلقته الخارجية الأميريكية من تقديرات من سفارتها فى لندن عن آراء صلاح الدين كما نقلها إلى بيفين فى مباحثاته فى ٢٨ سبتمبر بدأت الخارجية الأميريكية مشاورات مكثفة وصريحة مع سفارتها فى القاهرة حول استبدال الإطار الثنائى بين مصر وبريطانيا (معاهدة ١٩٣٦) فى إطار ثلاثى متعدد الأطراف (ارتباط مصر بحلف الاطلنطى) وتلقت من سفارتها فى القاهرة تقديرات كافرى سفيرها على هذه الاحتمالات، كما ناقشتها الخارجية الاميريكية مع وزارة الدفاع الاميريكية من الناحية العسكرية واستشارت بشأنها سفاراتها فى الشرق الأدنى(٤)

---

(١) بعث السفير الأميريكى فى لندن (دوجلاس) فى برقية إلى وزير الخارجية فى ٩ نوفمبر تطورات المفاوضات المصرية الإنجليزية فى ضوء مباحثات صلاح الدين وبيفن انظر:

The Ambassador in the U. K. (Douglas) to the secretary of state, top secret, London, 1950 no. 2718. Nov. 9, 1950. 641. 74/11-9-50.

(٢) انظر نص الحديث فى :

Memorandum of conversation by the secretary of state, secret, subject. Egypt Attitudes regarding Defenses of the Near East relations with the U. K. 641. 74/ 10 -17-50.

Dept. of state, Memo of conversation October 19, 1950, secret, subject, general discussion regarding points of interest to Egypt & U. S. 611. 74/ 10- 1950. وانظر ايضا

(٣) نفس المصدر والموضع

(٤) بعث وزير الخارجية إلى السفير كافرى فى القاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ يطرح عليه اراء رؤساء الأركان المشتركة البريطانية والامبريكية والخارجيتين البريطانية والأميريكية حول موضوع الترتيبات الدفاعية للشرق الادنى ودور مصر فيها ورأى الولايات المتحدة بأن التسهيلات البريطانية تمثل اهمية مصر القصوى للدفاع عن المنطقة واتفق الجانبان على بحث امكانية طرح موقف مشترك بالنسبة للقواعد فى مصر انظر The secretary of state to the Embassy in Egypt, top secret priority , washington, Nov. 20 , 1950. 780-5/11-20-50. Telegram. E.R.U.s, Vol V. 1950 pp. 321 - 322.

وانظر رد السفير كافرى فى The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the secretary of state, top secret, priority, Cairo 22, November, 1950. 641. 74/ 11- 22.50.

وقد طرح (كافرى) تقديرات السفارة الأميريكية فى القاهرة عن فكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة وأوجز رأيه بأن الامكانية مطروحة إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لدفع الثمن مشيرا إلى أنه فى ضوء الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط فليس للولايات المتحدة من سبيل إلا البحث عن وسائل تكفل بقاء البريطانيين فى مصر مع استبعاد احتمال (الجلاء) والبحث عن البدائل التى تسمح للبريطانيين والأميريكيين الأحتفاظ بالقواعد فى مصر، وأن البديل الذى يمكن طرحه على حكومة الوفد هو حلف ثلاثى لمشاركة مصر الكاملة وأن هذا الترتيب يحتاج لعناية كبيرة فى التناول، وحدد كافرى الثمن بأنه سوف يكون باهظا وهو تزويد مصر بالأسلحة، وإطار للتشاور العسكرى وأن السبيل فى تقدير السفير الأميريكى للاحتفاظ بقاعدة قناة السويس هو أقناع المصريين بأن الاسهام الأميريكى يخدم مصالحهم على المدى البعيد ويدعم سيادتهم وكبريائهم الوطنى، وأن الولايات المتحدة تتوخى العدل والانصاف وأنها تولى الأهتمام العميق لرخائهم الاقتصادى ورفع مستوى معيشتهم وأن الأمر يتطلب «نظرة جديدة» وأن البريطانيين وحدهم لا يمكنهم القيام بذلك (١).

وبالتوازى مع الحوار بين الخارجية الاميريكية وسفارتها فى مصر، كان ثمة حوار آخر يدور بين الخارجية الاميريكية ووزارة الدفاع لبحث النواحى العسكرية فقد جاء هذا الحوار بين الوزارتين فى أعقاب الاجتماع المشترك فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠ بين رؤساء الأركان المشتركة البريطانية والأميريكية وبين ممثلى الخارجية البريطانية والاميريكية لبحث موضوع الترتيبات الدفاعية الثلاثية مع مصر، فقد بعثت وزارة الخارجية بخطاب إلى وزير الدفاع الاميريكى مارشال فى ١٩٥٠/١٢/١١ بهدف مناقشة مدى الصواب فى القيام بمسعى مشترك اميريكى بريطانى تجاه مصر بهدف التوصل إلى أتفاق حول القواعد والمعدات التى تقدم لمصر، واقترحت أن تكون الاتفاقية الثلاثية إحدى البدائل التى تشكل عنصرا جديدا فى الموقف لأن بريطانيا لن تستطيع الصمود أمام اصرار مصر على المطالبة بالجلاء، وتصارح الخارجية الاميريكية وزارة الدفاع أنها غير متفائلة بأن تقديم أسلحة اميريكية لمصر مقابل (حقوق القاعدة) سوف يكون كافيا لاقناع المصريين للتغاضى عن أمالهم الوطنية فى التحرر من القوات الاجنبية، ثم تشير الخارجية إلى مشكلات أخرى تتصل بمدى توافر الأسلحة وتزويد مصر بها ثم موقف الكونجرس (٢).

ويدل خطاب الخارجية الأميريكية إلى وزارة الدفاع أنها فى شك من إمكانية نجاح المسعى المشترك لإقناع مصر حتى لو قدمت لها الأسلحة بفكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية ولو أنها فى الحقيقة بدلا من ان تتخذ قرارا سياسيا بالموافقة أو الرفض فهى تريد بداية بحث الموضوع من زاوية عسكرية. كما أن الهدف المباشر، كما قدره السفير الأميريكى فى القاهرة هو الأحتفاظ بقاعدة السويس، والسبيل لذلك هو الترتيبات الثلاثية المشتركة بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة كبديل للترتيب أو الأتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا فقط والوسائل التى يتوخاها لذلك هى تسليح مصر واشراكها فى حلف على أساس السيادة المصرية الكاملة ونوع من التسوية

(١) كما ارسل كافرى برقية تالية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠.

F. R. U. S. VO. V. 1950, pp. 322 - 324.

(٢) انظر نص الخطاب الموجه إلى وزير الدفاع حول المسألة المصرية الإنجليزية فى ٦ ديسمبر ١٩٥٠ فى:

Memorandum by the Assistant secretary of state for near Eastern, south African affairs (McGhee) to the Deputy under secretary of siste of Defense regarding Anglo Egyptian question Dec. 6, 1950. F. R. U. S. Vol V. 1950 pp. 326 - 328.

للمسألة الفلسطينية وفى كل الأحوال كانت توجه السفير الأميريكى مجموعة من الدوافع منها، استبعاد أى احتمال لجلاء القوات البريطانية والبحث عن صيغ وبدائل تسمح ببقائها، فالبديل الأميريكى المقترح بين روساء أركان الحرب البريطانيين والأميريكيين ووزارتى الخارجية الأميريكية والبريطانية هو مجرد تغيير فى الشكل فقط من ترتيب ثنائى إلى ثلاثى بأدخال الولايات المتحدة طرفا فى العلاقة المصرية البريطانية.

ولم تقتصر عملية المشاورات حول فكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية على نطاق التشاور الداخلى بين وزارتى الخارجية والدفاع الأميريكية أم بين هيئات الأركان المشتركة فى المملكة المتحدة ونظيراتها فى الولايات المتحدة فحسب، بل أن الخارجية الأميريكية طرحت تصوراتها وتقدير اتها فى مثل هذا الموضوع على سفاراتها فى منطقة الشرق الأدنى بالأضافة إلى أشتراك سفاراتها فى لندن وباريس وأنقرة ووفدها فى الأمم المتحدة فى التقديرات لما لهذا التطور من مضامين اقليمية ودولية ويعكس هذا الاطار الموسع من التشاور إدراك الولايات المتحدة للحاجة لدراسة الموضوع دراسة شاملة وعميقة(١).

وقد اوضحت الخارجية الاميريكية فى اتصالاتها هذه مع سفاراتها أن تجاهل المطالب المصرية بالجلاء قد يضاعف من اشتعال وقود القومية فى مصر وتعمق من مشاعر المرارة(٢) واقترحت ثلاثة بدائل اولها، إيجاد علاقة مشاركةمتكافئة بين بريطانيا ومصر تماثل علاقتها بالهند وباكستان وسيلان، أى بما يسمح لمصر بالتعاون مع المملكة المتحدة طواعية ومع الدول الغربية فى ترتيبات دفاعية وقت السلم ودون جلاء القوات البريطانية، والبديل الثانى ،هو تطوير ترتيبات دفاعية إقليمية بواسطة الدول العربية تمكن القوات الضاربة البريطانية من التعاون معها كشريك على أساس «الدعوة الحرة» من أعضاء جامعة الدول العربية والبديل الثالث، الذى طرحته الخارجية الأميريكية فهو الاقتراح البريطانى بابتكار نوع من الترتيب متعدد الأطراف تشارك فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بضمان أمنى لمصر، وتعقب الخارجية الأميريكية فى شرحها للمواقف أن هذه الأفكار لاتعنى تغييرا فى مواقفها الثابتة فى تأييد الوضع القوى لبريطانيا فى مصر وضرورة احتفاظها بالتسهيلات الاستراتيجية هناك فى حالة استعداد (٣).

وتحليل هذه البدائل الثلاثة اقامة علاقة المشاركة المتكافئة equal to equal cooperation. ثم تطوير ترتيبات دفاعية اقليمية تشمل الدول العربية كلها مع بريطانيا بمشاركة الولايات المتحدة، وثالثا ترتيبات متعددة الاطراف تشارك فيها أيضا بريطانيا والولايات المتحدة، تحليل هذه البدائل يدل على وجود مضمون واحد لها هو استمرار وجود القوات البريطانية فى مسئوليتها للدفاع عن قاعدة قناة السويس إما فى إطار ثنائى، أو إقليمى أو متعدد الأطراف، ولكن المسؤلية الاساسية ستظل مسئولية بريطانية.

وقد عقب السفير الأميريكى فى القاهرة على هذه البدائل المطروحة بتوضيحه للخارجية الأميريكية أن المشكلة الاساسية فى المسألة المصرية الإنجليزية هى أن مصر لم تبد استعدادا لقبول فكرة احتلال قوات أجنبية

---

(١) برقيات وزير الخارجية الدورية فى السابع من ديسمبر ١٩٥٠.

The secretary of state to certain diplomatic offices top secret, washington Dec. 7, 1950 no. (242) 641. 74/ 12 - 7 - 50 circular telegram F. R. U. S. Vol V, 1950 pp. 328- 329.

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) نفس المصدر.

وقت السلم لمنطقة القناة بصرف النظر عن أنها فى إطار اتفاقية مصر إنجليزية جديدة أو وفى شكل حلف للبحر المتوسط أو أى نوع آخر من الاتفاقيات الدولية واضح أن مصر لن تقبل ايا من البدائل الثلاثة المقترحة لأنها تقوم على فكرة الأحتلال وقت السلم [١].

وقد درست الخارجية الأميريكية ردود فعل بعثاتها فى الشرق الادنى وخاصة تقييم سفيرها فى مصر وأعدت تقييما عرضته إدارة الشرق الأدنى على مساعد وزير الخارجية انتهت فيه إلى أن جوهر المشكلة هو فى تعاون مصر والمملكة المتحدة فى مجال الدفاع خلال وقت السلم، وأن المصريين لا يعارضون فى استخدام أراضيهم بواسطة المملكة المتحدة والحلفاء وقت الحرب، وتوصى إدارة الشرق الأدنى بانتهاج السياسة التالية فى التشاور مع بريطانيا وهى أن تقع المسئولية العسكرية اساسا فى المنطقة على عاتق بريطانيا وأنه من المصلحة الاميريكية البريطانية احتفاظ بريطانيا بتسهيلات استراتيجية فى مصر وقت السلم، واستمرار التأييد القوى لمكانة بريطانيا فى مصر مع ابداء والأمل فى أن تتمكن مصر وبريطانيا من التوصل لحل مقبول للمشكلة يأخذ فى حسبانه احتياجات الأمن فى المنطقة والآمال القومية لمصر، وقدرت الخارجية الأميريكية أنه على المدى البعيد فإن الولايات المتحدة وبريطانيا سوف تخسران مالم يتم التوصل لحل وسط يعطى بعض الترضية للامال الوطنية لمصر [٢]. وخلاصة توصيات قسم مصر بالخارجية الأميريكية تنطلق من التقدير أنه مع تأييد موقف بريطانيا فى مصر فإن احتمالات الأضرار بمصالح بريطانيا والولايات المتحدة فى مصر تتطلب (ترضية أمال مصر الوطنية) بخلق توازن بين احتياجات الأمن فى المنطقة وتطلعات مصر الوطنية ولاشك أنه كان لتقديرات السفارة الأميريكية فى القاهرة من توضيح رفض الحكومة المصرية للبدائل الثلاثة المطروحة ما أثار شكوك الخارجية الاميريكية مما دفع الحكومة إلى طرح هذه التوصيات التى لا تمثل تطابقا مع الموقف البريطانى بقدر ما تعكس تقدير المصالح الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة ككل.

كان انعقاد مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأميريكية فى منطقة الشرق الأدنى فى أسطمبول ما بين ١٤-٢١ فبراير١٩٥١، ثم فى بومباى للبعثات الأميريكية فى منطقة جنوب اسيا فى الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٢مارس فرصة مواتية لمساعد وزير الخارجية الأميريكى جورج ماك جى لزيارة القاهرة مرتين فى طريق الذهاب إلى بومباى فى أواخر فبراير وفى طريق عودته إلى لندن أواخر مارس حيث ألتقى فى القاهرة مع محمد صلاح الدين وزير الخارجية لمصر للمباحثات حول المسألة المصرية الإنجليزية واتيح له الأقتراب المباشر من تطورات المفاوضات قبيل انتقالها فى الشهور اللاحقة إلى اتصالات بين الخارجية الأميريكية والبريطانية فى لندن وواشنطن حيث بدأت نقاط الخلاف بين السياسيين تتجمع وتتزايد شيئا فشيئا على نحو سيتضح فى عرضنا لتطوراتها، وقد أوضح ماك جى لصلاح الدين الموقف الأميريكى ويقوم على أساس أن الولايات المتحدة لم تكن وليست راغبة فى أن تكون طرفا فى المفاوضات المصرية الانجليزية وإن كانت قد تباحثت وسوف تستمر فى التباحث مع الطرفين بروح ودية، وأضاف أن الولايات المتحدة تعترف لمصر بتطلعاتها الوطنية المشروعة، كما تعترف لبريطانيا بحقوقها طبقا للمعاهدة وتقدر أنه لدى بريطانيا رغبة حقيقية فى الإسهام فى حل المشكلة،

---

(١) انظر رسالة كافرى فى ١١ ديسمبر ١٩٥١ إلى وزير الخارجية

Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Seceratary of state top secret, Cairo Dec. II, 1950 no. 603, 641. 74/12-11-50. F.R.U.S. Vol V 1950. pp. 329-330.

2 - Memorandum by the officer in charge of Egypt & Anglo - Egyptian sudan affairs to the Assistant Secretary Of State McGhee Files, Lot 53 D468, Egypt top Secret Washington Dec. 14. 1950, sub. Anglo - Egyptian affairs F. R. U.S. Vol V, 1950 pp. 330 -331.

وأبرز ماك جى أن هناك موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ذاته سواء بالنسبة للدول فرادى أم بالنسبة للدفاع عن الشرق الاوسط ككل وأن الولايات المتحدة تشعر أن الدفاع عن الشرق الاوسط مشكلة إقليمية (١).

وردا على تعقيب من صلاح الدين بأن الدفاع عن الشرق الأوسط هو فى الأساس مهمة دولة وشعوبه وأن الدعم من الحلفاء يأتى فى المرحلة التالية، أشار مساعد وزير الخارجية الأميريكى أن الولايات المتحدةتوافق على تطوير القدرات الدفاعية المحلية للشرق الأوسط وأنه من أهداف الأعلان الثلاثى إتاحة دور للشرق الأوسط فى الدفاع عنه، ولكن «ماك جى» تحفظ بقوله إنه مهما كانت ضخامة الجيش الذى تبنيه مصر فإن الشرق الاوسط سيظل بحاجة إلى قوات اجنبيه اخرى. وأوضح «ماك جى» لصلاح الدين خطوره الموقف إذا استمر الخلاف بين مصر وبريطانيا مؤكدا لصلاح الدين «أنهم لن يعودوا مطلقا لعصر الأستعمار الذى عرفه العالم من قبل»(٢) وبدأت حلقة من المشاورات الأميريكية البريطانية فى لندن بمناسبة زيارة مساعد وزير الخارجية الأميريكية ماك جى إلى لندن ١٠ ابريل لمناقشة النزاع المصرى الإنجلزى، وقد لخص مساعد وكيل الخارجية البريطانية سير ريجينالد جيمس بوكر Sir Reginald Jame Bowker لمساعد وزير الخارجية الاميريكية «ماك جى» المقترحات البريطانية الخاصة بالدفاع عن مصر والمعروضة على مجلس الوزراء البريطانى فيما يلى:

- الأنسحاب التدريجى لكافة القوات البريطانية من عام ١٩٥١ حتى موعد إنتهاء الإتفاقية عام ٥٦.
- إقامة قاعدة يديرها مدنيون بريطانيون تخضع لسيطرة مصرية إنجليزية على أساس اتفاق تأجير.
- إقامة حلف دفاعى جوى يمكن الحكومة البريطانية من الأحتفاظ بأسراب طائرات وتنظيم دفاعى أرضى فى مصر بعد عام ١٩٥٦.
- حق دخول مصر من جديد للقوات البريطانية وقوات الحلفاء فى حالة الحرب.

وبالأضافة إلى ذلك اقترحت بريطانيا تقديم المساعدة فى البناء التدريجى للقوات المسلحة المصرية التى تسند إليها مسئولية الدفاع الداخلى والأمن (٣).

وأكد «بوكر» رفض الأرتباط بين قضية الجلاء وقضية السودان، ومن ناحية أخرى فقد طرح الجانب

---

(١) يروى «جورج ماك جى» الذى كان يعمل مساعدا لوزير الخارجية الأميريكية للشرق الادنى فى ذاك الوقت تفاصيل حديثه مع محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فى مذكراته السياسية بين عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ انظر:

McGhee, George, Envoy to the Middle World, Harper & Row publishers, New York 1983, p. 373- 375.

(*) لم تحقق الهدنة بين مصر وإسرائيل فى فبراير ١٩٤٩ استبعاد المخاطر التى تهدد السلام او تسهل الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم بل على العكس تبعها سباق فى التسليح سعت فيه مصر والدول العربية للحصول على السلاح من مصادرة الغربية التقليدية دون نجاح يذكر بينما تسلحت اسرائيل من تشيكوسلوفاكيا بموافقة الاتحاد السوفيتي كما حصلت على السلاح الذى تركته بريطانيا فى فلسطين بعد مايو ١٩٤٨ الأمر الذى خلق اختلالا فى الموازين العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل وبرغم تعاطف الولايات المتحدة مع اسرائيل فقد كانت تخشى امدادها بالاسلحة والاستجابة لطالباتها المتكررة حتى لا يبدأ سباق للتسلح وتتجدد الحرب بين العرب وإسرائيل ومن ثم اتفقت مع بريطانيا وفرنسا على إصدار اعلان ثلاثى فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ يؤكد انها لن تسمح بتجدد الحرب بين العرب وإسرائيل وضمان حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ بما يعنى ضمان دولة اسرائيل، ثم ضمان التوازن فى التسلح بين الدول العربية وإسرائيل. انظر نص الاعلان الثلاثى فى:

Dept of state Bulletin XXII June 5, 1950, pp. 886-87.

2- The Ambassador in Egypt (Caffrey). To the Dept. of state , top secret priority, Cairo April, 1. 1951 no, 1001, 641. 74/4-1-51. F.R.U.S. Vol V, 1951, pp. 352- 355.

3 - Memorandum of Informal U. S. U. K. dsiscussions in connection with the visit to London of George McGhee, April 2-3, 1951. 788. 00/ 4-10-51. top secret London F.R.U.S. Vol v. 1951,. pp. 356-361.

الاميريكى موقف الولايات المتحدة من هذه المقترحات البريطانية التى تتلخص فى أن الولايات المتحدة الأميريكية لا ترغب فى أن تكون طرفا فى المشكلة، وأن المسؤولين العسكريين الأميريكيين يدركون أهمية قاعدة قناة السويس مع استمرار دعم الموقف البريطانى وانها أى الولايات المتحدة تشعر بنوع من التغير فى التفكير البريطانى إزاء المشكلة الاستراتيجية.

وفى نفس الموقف اكد مساعد وزير الخارجية الأميريكى دقة الموقف العالمى وفى الشرق الادنى فأنه لايتحمل الجمود والخلاف بين مصر وبريطانيا وانه لذلك يحث المملكة المتحدة بقوة لجعل موقفها مع مصر يتسم بالمرونه قدر الامكان واشار إلى أن دول الشرق الادنى (العراق والأردن) متعاطفه مع مصر وأن هناك رغبة عامة فى المنطقة لتحقيق مطالب مصر وأن المشكلة المصرية الإنجليزية إلى جانب مشكلة البترول الإيرانى ومشكلة فلسطين تمثل إحدى النقاط الثلاثة للاضطراب والقلاقل فى المنطقة.

وسرد ماك جى أن سيطرة مصر على الموارد والامدادات الحيوية (العمل والمياه) فى القاعدة قد يجعل وضع البريطانيين مستحيلا وأنه لن يكون من الحكمه بالنسبة لبريطانيا استخدام القوة وناشد بريطانيا المرونة فى موقفها مع مصر وتلبيته مطالبها مؤكدا أن الفترة القادمة من عام ونصف عام إلى عامين هى فترة حاسمة فى الشرق الأدنى (١).

وطرح ماك جى فكرة القوات متعددة الأطراف والترتيبات متعددة الأطراف كبديل للانسحاب الكامل ولو أن المصريين لم يلتزموا بها ولكنها كبديل يمكن طرحها.

وخلص ماك جى من طرحه لأبعاد المشكلة إلى مالاحظه خلال جولته فى الشرق الأدنى من أنتشار ظاهرة الحياد بين العالم الحر والشيوعيين وأنه من الضرورة استعادة ثقة هذه الدول من أجل الحصول على تعاون أقوى فى الصراع العالمى الشامل.

واستقراء الحجج التى ساقها مساعد وزير الخارجية الاميريكية فى مشاوراته فى لندن خاصة الاخيرة حول انتشار ظاهرة الحياد فى الصراع العالمى فى الشرق الأوسط تفسر ذلك القلق الواضح لديه من آثار الخلاف المصرى الإنجليزى فى المنطقة على موقف مصر وتوجهاتها إزاء الصراع العام بين الولايات المتحدة والغرب من جهة والأتحاد السوفيتى من جهة أخرى وسيظل هذا الاعتبار الاستراتيجى من البواعث الأساسية لتحرك الولايات المتحدة ونشاطها فى تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى بما يخدم هذه الاعتبارات الاستراتيجية الدولية والأقليمية.

وفى القاهرة وواشنطن بدأت السفارة الأميريكية ثم الخارجية الأميريكية تستشعران تعثر المفاوضات المصرية الإنجليزية والصعوبات التى تكتنفها وبدأت مشاعر هذا القلق تنعكس فى برقيات السفارة الأميريكية من القاهرة إلى واشنطن وفى اتصالات الخارجية الأميريكية فى واشنطن مع السفارة البريطانية هناك (٢). وقد تمثل هذا فى تقديرات كافرى فى القاهرة لمدى الصعوبات التى يواجهها السفير البريطانى فى مفاوضاته مع الحكومة المصرية لمواجهته باحتمالات المعارضة البرلمانية سواء من العمال أو المحافظين المتشددين ثم من حكومة

1- Ibid, Idem.

(٢) انظر تقديرات كافرى المنقولة للخارجية الأميريكية حول مقترحات السفير البريطانى رالف ستيفنون من القاهرة إلى محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر والتى تدور حول فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء والتى وصف فيها المقترحات البريطانية بأنها غير معتدلة أو مقبولة.

The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept. of state, top secret no. 2474, Cairo, 14, April, 1951, 641. 74/ 4-14-51, F.R.U.S. vo V, 1951 pp. 361-363.

الوفد نفسها التى قد لا تفضل التوصل إلى أى اتفاق على أى اتفاق سئ يجلب لها المتاعب والاضطرابات التى تخرج عن سيطرتها مما دفعها إلى التمسك بشروطها ورفض المقترحات البريطانية.

وفى واشنطون أوضح سكرتير أول السفارة البريطانية مع مسئول إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى مقابلتهما ٢٧ أبريل ١٩٥١ أن المقترحات البريطانية المقدمة لمصر هى الحد الأدنى الذى تقبله بريطانيا، أما بالنسبة للسودان فهى تعتبرها مسألة منفصلة، وأن الموقف البريطانى هو ضرورة حصول السودانيين على الحكم الذاتى فى اقرب وقت [١] (وموجز المقترحات البريطانية المقدمة لمصر آنئذ هى بقاء القاعدة تحت ملكية المملكة المتحدة بايجار طويل الأجل للأرض والسيطرة على القاعدة من خلال هيئة سيطرة مصرية إنجليزية، وانشاء خطة إنجليزية مصرية للدفاع الجوى سارية المفعول بعد عام ١٩٥٦ - وضمان لعودة القوات البريطانية الحليفة فى حالة الحرب والتهديد الوشيك بالحرب).

وقد عكس المسئول الاميريكى فى مذكرته عن الحديث مع مسئول السفاره البريطانية بذور الخلاف الأميريكى البريطانى الذى تمثل فى شعور الخارجية البريطانية بالقلق بسبب الانطباع الذى تولد لديها من مباحثات ماك جى مساعد وزير الخارجية البريطانية فى لندن (١٠ أبريل ١٩٥١) الذى يوصى بأن الولايات المتحدة تقدر التعاون المصرى بأكثر مما تقدر الأحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية لأنشاء قوات الحلفاء للدفاع عن منطقة الشرق الأدنى وقد أوضح المسئول الأميريكى أن هذا الانطباع غير صحيح إلا أن الخارجية الأميريكية تشعر بالقلق فعلا بسبب عدم التقدم فى المفاوضات المصرية الإنجليزية [٢] وكان قلق الخارجية الأميريكية فى الحقيقة صدى لتحذيرات كافرى من التباطؤ فى تقدم المفاوضات ومن مشاعر الغضب التى تجتاح البرلمان المصرى الذى يطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦، ومقاطعة بريطانيا والهجوم على السياسة الاميريكية والبريطانية فى الشرق الأوسط [٣].

إزاء ما وصلت إليه المباحثات المصرية البريطانية من طريق مسدود - فى تقدير الخارجية الأميريكية - يمكن طرح التقديرات الأميريكية لسير هذه المفاوضات وتوصياتها لدفع عجلتها فى عدد من العناصر [٤]:-

- أن الخارجية الاميريكية مع احساسها بخيبة الأمل من الرد المصرى على المقترحات البريطانية لازالت تعتبر الباب مفتوحا لمزيد من المفاوضات.

- أن الولايات المتحدة الأميريكية لاتزال تأمل فى تمكن الطرفين من التوصل إلى اتفاق مرضٍ بينهما لايأخذ فى اعتباره الأمال القومية المصرية فحسب بل القضية الحيوية لأمن شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى ككل.

- أن الخارجية الأميريكية أوضحت للحكومة المصرية بكل جلاء تأييدها القوى لاحتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية الهامة فى مصر.

---

(١) انظر نص مذكرة الحديث:

Memorandum of Conversation by the officer in charge, Egypt and Anglo-Egyptian sudan affairs (Stabler) Washington april 27, 1951. top secret McGhee Files lot 53468, Egypt.

2 - F.R. U. S. Vol v 1951, p. 363-365.

3- The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept of state. Confidential no. 1123, Cairo, May 2, 1951, 774.00/ 5-2-51. F.R.U.S. Vol V. 1951 p. 365.

(٤) مذكرة الخارجية الأميريكية إلى السفارة البريطانية فى واشنطن فى ٢١ مايو ١٩٥١:

The Dept. of State to the British Embassy. Aide Memoire, secret, washington, May 21, 1951, Conference files, Lot 59, Dt 5. U.S.U.K. Talks, Washington a/51. Briefing Book, Egypt F.R. U. S. Vol. V. 1951 pp. 366-367.

– أن الولايات المتحدة مستمرة فى مشاوراتها مع المملكة المتحدة فى البحث عن سبيل لمساعدتها فى هذا الموقف.

– أن الولايات المتحدة قد درست الموقف فى الشرق الأوسط ككل وانها وضعت أسلوبا جديدا وأكثر ايجابية نحو الشرق الأدنى تنوى تنفيذه بالتعاون مع المملكة المتحدة وتأمل أن يساعد هذا الأسلوب الذى لايوجه نحو مشكلة معينة فى الشرق الأدنى إلى حل المشكلة المصرية الإنجليزية.

– انه مع تأييد المملكة المتحدة واستمرار تقديم كل دعم لوضعها فى مصر، فإن الولايات المتحدة تخشى من أن المزيد من التدهور فى العلاقات المصرية الإنجليزية مع مايقترن به من قلاقل وزعزعة فى الموقفين الأميريكى والبريطانى ما يهدد الاسلوب الأميريكى الجديد بل ويلغى أثره.

– أن الحكومة الأميريكية تشعر بالقلق إزاء شعور الاضطراب الذى يسود المصريين شعبا وساسة لما يعتبرونه الوضع غير المرضى ومقارنتهم بين تأميم البترول فى إيران وتأميم القواعد فى مصر.

– أن الولايات المتحدة تود تحاشى مثل هذا الموقف الذى يزيد من تدهور الوضع الراهن فى الشرق الأدنى.

وفى ضوء هذه الاعتبارات التفصيلية التى حددت الموقف الأميريكى تجاه المفاوضات المصرية الإنجليزية أوصت الحكومة الأميريكية الخارجية البريطانية بأن يتضمن ردها فتح الباب لأعمال المفاوضات واقتراح زيارة وزير خارجية مصر لبريطانيا واستئناف شحنات رمزية لمزيد من الأسلحة لمصر* والأسراع بالتشاور بأسرع ما يمكن مع المملكة المتحدة [1]

وتحليل هذه المذكرة التفصيلية للخارجية الأميريكية التى وجهتها للحكومة البريطانية يوضح بجلاء، أن المنظور الأميريكى تجاه المفاوضات المصرية الإنجليزية كان أشمل وأوسع وأن مخاوفها من تأثيراتها السلبية على الأوضاع فى المنطقة ككل قد دفعتها لمراجعة بريطانيا فى أسلوبها وتوصياتها باتخاذ بعض الخطوات، وباختصار فإنه مع الأتفاق فى الهدف النهائى بين الحكومتين البريطانية والاميريكية وهو الأحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية فى مصر للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، فإنه ثمة اختلاف فى الأسلوب بين الحكومتين الأميريكية والبريطانية، فالأولى تتناول الموقف فى إطار اقليمى استراتيجى أشمل والثانية تناول الموقف فى اطار ثنائى محدود يركز على الهدف المباشر لبقاء القوات البريطانية فى القاعدة بأكثر مما يركز على وضع منطقة الشرق الأوسط ككل ولم يكن غريبا أن ينعكس هذا التباين فى النظرة والأسلوب بين الحكومتين الاميريكية والبريطانية فى الرد البريطانى على المذكرة الأميريكية السابق تحليلها (مذكرة٢١ مايو ١٩٥١) بما يلقى المزيد من الضوء على مواطن الاختلاف بينهما. [2] وكان محور الرد البريطانى الذى سلمه سكرتير أول السفارة البريطانية فى واشنطن Denis Greenhill إلى المسئول بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ستابلر Stabler

---

(١) نفس المصدر والموضع.

(*) بالنسبة لاستئناف ارسال كميات رمزية من الأسلحة من بريطانيا إلى مصر فالمقصود فى الذكرة الأميريكية استمرار توريدات التسليح من بريطانيا لمصر بوصفها المورد الرئيسي للسلاح لها.

2 - Memorandum of Conversation by the officer incharge, Egypt and Anglo -Egyptian Sudan affairs *Wells Stabler) top Secret, Washington June 14, 1951, Secretary, letter Lot 56 D459 Defense, Ibid, pp. 368- 369.

فى ١٥ يونيو ١٩٥١ «القلق إزاء ما وصفه بشكوك الولايات المتحدة فى ضرورة الاحتفاظ بقاعدة فى مصر وقت السلم وأن ذلك يمثل اختلافا أساسيا بين الدولتين[١] وذلك برغم توضيحات المسئول الأميريكى له الاهتمام البالغ بالقاعدة. وهذه الاتصالات الأميريكية البريطانية كذلك عكست اختلافا فى الأسلوب والنظرة بين الحكومتين وكانت مع ذلك مدخلا لمحاولة جديدة لتناول النزاع المصرى الإنجليزى من خلال التفكير فى تنظيم دولى للدفاع على الشرق الأوسط تدعو إليه مصر بحيث تتغلب بريطانيا بذلك على المخاوف الأميريكية مما سيكون مقدمة لاقتراح إنشاء قيادة الشرق الأوسط فيما بعد.

والواقع إنه بحلول أغسطس ١٩٥١ بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تنظران إلى انشاء قيادة الشرق الأسط على اساس انها قد تكون وسيلة تمكن البريطانيين والمصريين من تسوية خلافاتهم حول قاعدة السويس وتسوية النزاع المصرى الإنجليزى، ولذلك فإن الصلة بين المفاوضات المصرية الإنجليزية حول السويس ـ السودان والتخطيط لانشاء قيادة الشرق الأوسط أصبحت صلة وثيقة فى المرحلة التالية [٢]، وقد بدأ التفكير الجدى بين الحكومتين الأميريكية والبريطانية يتمثل فى رسائل متبادلة بينهما ثم فى دراسات وتقديرات داخل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة الأميريكية بهدف دراسة موضوع العلاقات المصرية والإنجليزية وأهمية الوضع العسكرى البريطانى فى مصر كذلك تمثلت فى شكل مباحثات بين وزيرى خارجية الحكومتين حول المقترحات الخاصة بانضمام مصر لقيادة الشرق الأوسط، وذلك كله تمهيدا لمفاتحة الحكومة المصرية فى المقترحات وقد استعرض موريسون Morrison وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى رسالته إلى وزير الخارجية الأميريكية اتشسون فى ١٥ أغسطس ١٩٥١ الموقف البريطانى بصراحة كبيرة حيث قال «أن مصر لا تستطيع ولن تستطيع الدفاع عن نفسها ضد عدوان دولة كبرى وأن مصر ليست هامة بالنسبة لنفسها فحسب بل كمفتاح للدفاع عن الشرق الأوسط كله.. » ويقترح موريسون فى رسالته هذه على وزير الخارجية الأميريكى أن تحاول بريطانيا انشاء منظمة لقيادة الحلفاء فى الشرق الاوسط، ويصارح وزير الخارجية الأميريكية «بانه حريص على أن يتيح إنشاء القيادة الفرصة لأسلوب أو مدخل جديد مع المصريين ويضيف أن تفاصيل القيادة المقترحة وأسلوب أنضمام مصر لها لازال موضع دراسة. ويطلب موريسون فى ختام رسالته التاييد الاميريكى للأسلوب الجديد مع مصر[٣].

وتمثل رد الفعل الأميريكى لهذه الأراء الصريحة والمباشرة فى وضع وزارة الخارجية الأميريكية وهيئة الأركان المشتركة تقديرات للعلاقات المصرية الإنجليزية وأهمية الوجود والعسكرى البريطانى فى مصر [٤]، وكان تقدير هيئة الأركان الأميريكية المشتركة من الوجهة العسكرية مؤيدا للتقدير السياسى الخارجية الأميريكية

---

(١) نفس المصدر والموضع.

2- F.R.U.S. Vol V, 1951, Egypt editorial note. P. 371.

3 - The British secretary of state (Morrison) to the U.S.Secrtary state, London 16 August 1951, Secret F.R.U.S. Vol, V. 1951, pp. 372-376.

استطلعت الخارجية الاميريكية وجهة النظر العسكرية من وزارة الدفاع الاميريكية بالنسبة للاهمية الاستراتيجية للاحتفاظ بالقوات البريطانية فى مصر وإمكانيات نقلها، وإمكانية مشاركة مصر فى نظام دفاع جوى مشترك . انظر رسالة وكيل الخارجية الأميريكية (ماثيوز) إلى وزير الدفاع الأميريكى (مارشال) فى ٢١ أغسطس ١٩٥١.

4- The Deputy under secretery of state (Matthews) to the secretary of Defense (Marshall) top secret, Washigton August 21, 1951, 641.74/ 8-21-51. F.R.U.S. Vol V. 1951, pp. 376.

فقد رأت هيئة الأركان المشتركة [1] «أنه من الأهمية القصوى للحفاظ على السلم العالمى احتفاظ الدول الغربية بامكانية الوصول إلى التسهيلات الاستراتيجية فى مصر وأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تظل المملكة المتحدة هى المسئولة الأولى فى مصر، وأنه بالنسبة للحفاظ على الوضع البريطانى الحالى فى مصر تعتبر هيئة الأركان المشتركة أن استمرار الوضع يمثل أهمية قصوى للولايات المتحدة واقترحت هيئة الأركان الأميريكية أمرين، أولاً أن تتمتع المملكة المتحدة بحق الاحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية فى مصر خلال وقت السلم على نحو يسمح باستخدامها بطريقة فعالة وسريعة فى حالة التهديد المباشر لامن الشرق الأوسط، وثانياً: حق العودة من أجل الاستخدام الكامل لهذه التسهيلات».

وتجدر الملاحظة أنه مع تأييد هيئة الأركان الأميريكية المشتركة للسياسة البريطانية الخاصة بأتباع أسلوب جديد مع مصر «بالتعاون الأميريكى الفرنسى - التركى» (القيادة الخاصة بالشرق الأوسط) فهى تعارض أى التزام أميريكى بتقديم قوات، ولأى عمل عسكرى بريطانى ضد المصريين وقت السلم من أجل الحفاظ على حقوق القاعدة حيث أن ذلك يضر بالمصالح العسكرية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

ويجىء رد وزير الخارجية الأميريكية على خطاب وزير الخارجية البريطانية فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١ بما يحمل اقتناعا أميريكيا بالاقتراح البريطانى الخاص بقيادة الشرق الأوسط لضمان الوجود العسكرى البريطانى فى مصر حيث رأى وزير الخارجية الأميريكى فى رسالته هذه أنه يبدو له أن أكثر السبل ترجيحا لحل الخلافات مع مصر كما يقترح وزير الخارجية البريطانى هو نوع من التدويل لقواعد قناة السويس فى ظل ترتيبات قيادة الشرق الأوسط والتى من شأنها إدخال مصر فى الصورة فى موضع خاص بما يتيح لمصر المشاركة فى المسئولية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان السوفيتى المحتمل بالأضافة إلى أن دخول مصر فى مثل هذا الترتيب يخلق جوا صحياً لعلاقات الولايات المتحدة مع دول الشرق الأدنى» [2].

ويتضح أن المدخل الأميريكى البريطانى الجديد يرتكز على تغيير العلاقة بين مصر وبريطانيا من الإطار الثنائى إلى الإطار أو الترتيب متعدد الأطراف الموسع الذى يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، فالصيغة البريطانية سمحت بالاحتفاظ بمكانة بريطانيا العسكرية وفى نفس الوقت ضمنت تأييد الولايات المتحدة، أو على الأقل ضيقت الفجوة فى الأسلوب والتناول للمشكلة وأكدت الأتفاق بين الحكومتين فى الأهداف والغايات وهى دعم الدفاع فى الشرق الأوسط بالتعاون فى مصر.

عند هذه المرحلة، وقد تبلور تفكير أميريكى بريطانى متقارب تجاه الأسلوب الجديد والإطار متعدد الأطراف فى شكل قيادة الشرق الأوسط فى التعامل مع مصر، وقبيل مفاتحة مصر رسميا سلكت السياسة الخارجية الأميريكية مسلكين متميزين، أولهما: جس نبض أو مفاتحة الحكومة المصرية بطريقة غير رسمية عن طريق اتصالات مع السفارة المصرية فى واشنطن ثم فى اتصالات مكثفة أميريكية بريطانية على مستوى كبار المسؤلين من الدولتين، ثم على مستوى وزير الخارجية خلال ٥ - ١٤ سبتمبر ١٩٥١ لبحث التفاصيل المتعلقة بجوانب المشكلة المصرية البريطانية وصلتها بانشاء القيادة الجديدة، وفى نفس الوقت الحصول على موافقة (ترومان)

---

(١) مذكرة رئيس هيئة الأركان المشتركة الاميريكية (برادلى) إلى وزير الدفاع فى ٢٩ اغسطس ١٩٥١ بعنوان «أهمية الوجود العسكرى البريطانى فى مصر».

Ibid, pp. 376- 381.

(٢) خطاب وزير الخارجية الأميريكى إلى وزير الخارجية البريطانى فى ٣٠ اغسطس ١٩٥١

Ibid pp. 381 -382.

رئيس الجمهورية على اتباع هذا النهج الجديد فى الوضع فى الشرق الأدنى، والواقع أن قراءة هذه الوثائق من جديد تعطى انطباعا قويا بأن تكثيف الاتصالات الأميريكية البريطانية على كل المستويات قد يعكس إلى حد كبير نوعا من السباق مع الزمن ولو من جانب الولايات المتحدة للعثور على حل للنزاع المصرى الإنجليزى فى ضوء تقديرات السفير الأميريكى كافرى فى القاهرة عن نوايا الحكومة المصرية لالغاء معاهدة ١٩٣٦.

انعكست هذه الخطوات الاميريكية المتعاقبة فى مباحثات مساعد وزير الخارجية الأميريكى ماك جى McGhee مع السفير المصرى فى واشنطن فى أول سبتمبر ١٩٥١ حيث أوضح له أن الولايات المتحدة لن تنتظر بعين الرضا إلى إجراء منفرد من جانب مصر الغاء معاهدة ١٩٣٦.* وأشار بطريقة عامة إلى إمكانية تقديم ترتيب متعدد الاطراف ليحل محل الإطار الثنائى للدفاع المصرى الإنجليزى واوضح له السفير المصرى أنه يفترض مثل هذا الترتيبت الجديد متعدد الأطراف يعنى جلاء القوات البريطانية (١).

ويتضح من عرض المسئول الأميريكى ورد السفير المصرى أن التفكير الاميريكى الذى طرح البديل الجديد لا يفترض جلاء القوات البريطانية بينما كان التفكير المصرى كما جاء رد السفير يعنى العكس مما أكد الاختلاف الأساسى فى المفهوم بينهما وسوف يتأكد هذا الأختلاف فيما بعد برفض الحكومة المصرية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط.

وفى المباحثات التى جرت فى واشنطن بين مسئولى وزارتى الخارجية الأميريكية والبريطانية ما بين ٥ – ٨ سبتمبر ١٩٥١ حول المشكلة المصرية يتبلور الموقف عن اتفاق ثنائى على أن يكون الإطار لمقترحات انضمام مصر بقيادة الشرق الأوسط قائما على العناصر التالية:

– أن الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة مسألة حيوية لأمن العالم الحر وبالمثل فإن الدفاع عن مصر لا يتحقق إلا من خلال دفاع فعال عن منطقة الشرق الأوسط ككل ومن ثم فان مصر مدعوة للاشتراك كعضو مؤسس على أساس المشاركة الكاملة المتكافئة فى قيادة متحالفة (٢).

كما بعث ويلز ستابلر، وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة Wells stabler فى نفس اليوم إلى السفارات الأميريكية فى تركيا ومصر يشير إلى أنه ما أن تتم الموافقة التركية على المقترحات سوف يقوم سفير المملكة المتحدة فى مصر ثم السفير الأميريكى بالاتصال بالملك فى مصر لبحث أفضل السبل لمناقشة المقترحات مع القادة المصريين (٣).

(*) كان صبر المصريين قد بدأ ينفد من فشل المفاوضات خاصة بعد أن وضح عدم جدوى محاولات الحكومة إجلاء المستعمر بالمفاوضات وكانت التنظيمات الشعبية وصحافتها والرأى العام فى مجموعه يقفون بالمرصاد لكل بادرة تهادن أو تنازل من جانب الحكومة وقد كتبت صحيفة الجمهور المصرى فى ٢٣، ٣٠ ابريل ١٩٥١ تهاجم بريطانيا وامريكا اذ تتضامنان فى الضغط على مصر وقد اوقفت الأولى تصدير الاسلحة إليها. كما رفضت الثانية مدها بالسلاح وسرى منذ ٢٦ اغسطس ١٩٥١ شعار الغاء المعاهدة والكفاح المسلح، انظر طارق البشرى، مرجع سابق ص ٣٥١ – ٣٥٢ ، ٤٧٧.

1 - The Acting secretary of state to the Embassy in Egypt - confidential, Washington, sept. 1. 1951, 641. 74/ 9-151, U.S.F.ER. Vol v. 1951, pp. 382- 383.

(٢) نقل ستابلر Stabler وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة فى برقية للسفارة الأميريكية فى القاهرة نتائج المباحثات مع المسئولين البريطانيين فى واشنطن حول ثلاثة موضوعات: اقتراح انضمام مصر إلى قيادة الشرق الأوسط، جدول زمنى مقترح للاتصال بمصر وتركيا حول قيادة الشرق الأوسط ثم مسألة السودان طرح فيها تفاصيل وشروط انضمام مصر لقيادة الشرق الأوسط. انظر:

The Acting secretary of state to the Emassy in Egypt, top Secret, Sept. 8, 1951, telegram no. 339, General U.S. Policies in the Near Middle East, Ibid, pp. 181-182.

(٣) نفس المصدر .p. 183 برقية نائب الوزير إلى السفارة فى تركيا.

وادراكا من المسئولين فى الخارجية الأميريكية والبريطانية خلال هذه المباحثات لحقيقة أن الحكومة المصرية لا تستطيع الدخول فى اتفاقية دفاع دون تسوية متزامنه لمسألة السودان، فقد قدمت ورقة ثالثة خلال هذه المباحثات عن السودان مما يؤكد الأرتباط بين مقترحات انشاء قيادة للدفاع عن الشرق الاوسط واحتمالات انضمام مصر لها (اتاحة قاعدة القناة للغرب وبين تسوية مسألة السودان) [1] واتفق المسؤولون الأميريكيون والبريطانيون على أنه لابد من التحرك فى مسألة السودان كعنصر حيوى لنجاح مقترحات قيادة الشرق الأوسط، وأنه لابد من محاولة تلبية تطلعات مصر تجاه السودان وأنه كحل وسط يمكن اقتراح لجنة من الأمم المتحدة تمثل فيها مصر لمراقبة التطورات الدستورية ورفع توصيات عن الطريقة التى يقرر بها السودانيون وضعهم الدولى بحيث يطمئن المصريون إلى ضمان مصالحهم خلال المراحل النهائية من التطور الدستورى للسودان، واقتراح نوع من الضمان الدولى لمياه النيل، واقتراح حاكم عام محايد للسودان [2]. وتبين أن المقترحات المطروحة تستهدف من وجهة النظر الأميريكية البريطانية تذليل العقبات أمام الاستجابة لمقترحات الدفاع وانشاء قيادة للشرق الاوسط وإن كان سيتضح فيما بعد تحفظات بريطانيا على هذه المقترحات التى طرحها فى الأصل الجانب الأميريكى وفسرها دين اتشيسون وزير الخارجية الأميريكية فى مباحثاته مع (موريسون) وزير الدولة البريطانى ما بين ١٠ - ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ بما يلقى مزيدا من الضوء على نقاط الأختلاف فى الاساليب بين الدبلوماسية الأميريكية والبريطانية فى التعامل مع النزاع المصرى الإنجليزى بشقيه قاعدة السويس ومسألة السودان. واستكمالا لسلسلة الإعداد لهذه المقترحات التى شملت اتصالات ومشاورات أميريكية بريطانية طرح اتشيسون وزير الخارجية الأميريكية على الرئيس ترومان مذكرة فى ١٢ سبتمبر ١٩٥١ حول أهمية مصر فى هيكل قيادة الشرق الأوسط المقترحة. ويطرح اتشيسون فى مذكرته باختصار أنه من أجل ضمان الاتاحة المستمرة للغرب للقاعدة البريطانية الحيوية فى منطقة قناة السويس وفى نفس الوقت تلبية المطالب القومية للوطنيين المصريين بالجلاء ووحدة وادى النيل (مشكلة السودان) فإن المملكة المتحدة بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا سوف تقترح على مصر تحويل قاعدة القناة من الخضوع للاشراف البريطانى إلى إشراف متعدد الأطراف.

ونستخلص من تحليل مذكرة وزير الخارجية الأميريكية اتشيسون إلى الرئيس ترومان أن هدفه الأساسى هو ضمان الإتاحة المستمرة للغرب لقاعدة قناة السويس الحيوية . أما الهدف الثانوى المرتبط بالهدف الأول فهو تلبية المطالب القومية لمصر بالجلاء ووحدة وادى النيل، أما الوسيلة التى يقترحها فهى تحويل القاعدة من الخضوع للسيطرة البريطانية إلى السيطرة متعددة الأطراف مقابل تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر، هذا اذا وافقت مصر على الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط، وأن لم توافق حرمت من المزايا، فالتغيير المقترح هو نقل السيطرة على القاعدة من سيطرة بريطانية إلى سيطرة لقيادة الحلفاء التى تشترك فيها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، على أن وزير الخارجية الأميريكية كان واقعيا فى تقديراته لأنه طرح هذه التقديرات محاطة بشكوك حول قبول مصر أو الدول العربية الانضمام للقيادة المقترحة.

1- Agreed U.S. U.K. Paper, top secret Washington, sept. 8, 1951, Ibid pp. 383- 385.

2- Ibid p. 385.

على أن عمق الخلاف بين الخارجية الأميريكية والخارجية البريطانية ازاء المشكلة المصرية الإنجليزية اتضح فى مباحثات وزيرى الخارجيتين فى واشنطن ما بين ١٠- ١٤ سبتمبر ١٩٥١ لاستعراض موضوعات قيادة الشرق الأوسط وعلاقاتها بمصر والسودان وقد أوضح «اتشيسون» عناصر الموقف الأميريكى بالنسبة لقاعدة قناة السويس كما يلى:

- أن هيئة رؤساء الأركان المشتركة الأميريكية توافق على بقاء القوات البريطانية فى مصر، وإن كانت المشكلة تكمن فى وصف الدواء الذى يحدث العلاج المطلوب، فالقوة المجردة لن تفلح ولابد من وضع خطة تكفل للمصريين مكانة مشروعة يمكنهم الألتزام بها وأن أسلوب الأتفاق متعدد الأطراف أو المشترك بين الحلفاء inter-allied arrangement يساعد على تحقيق هذا الهدف.

- وفى نفس الوقت تبذل الولايات المتحدة كل محاولة لتأييد احتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية مصر.

أما الموقف الأميريكى بالنسبة للسودان فقد أوجزه اتشيسون فى الأراء التالية:

- إنشاء لجنة من الأمم المتحدة ذات وضع استشارى لرفع تقارير للأمم المتحدة.

- التفكير فى إمكانية تقديم ضمان دولى باتفاقية مصرية سودانية لمياه نهر النيل.

- بحث تحديد موعد مبكر لتحقيق الحكم الذاتى فى السودان.

- بحث تعيين حاكم عام محايد للسودان.

وخلص «اتشيسون» فى ملاحظاته خلال هذه المباحثات إلى أنه لم يسقط من حسابه ضرورة التشدد مع مصر ولكن الولايات المتحدة لاتؤمن أن اتخاذ موقف عنيف أو يتسم بالقوة لمجرد القوة كفيل بحل المشكلة لأن المصريين قادرون على جعل الموقف صعبا بالنسبة للبريطانيين [1].

والواقع أنه مع أتفاق الوزيرين الأميريكى والبريطانى مع الهدف - وهو إقامة قيادة الشرق الأوسط - وحث مصر على الانضمام فقد اختلفا على أنسب الطرق للتعامل مع هذا الموقف فالمنهج الأمريكى يرفض استخدام القوة أو التشدد مع المصريين بها فإذا كان الأتفاق فى الهدف أو الاستراتيجية واضحا فقد كان الخلاف فى الاسلوب بنفس الوضوح كمادلت على ذلك مباحثات الوزيرين ١٠ - ١٤ سبتمبر ١٩٥١.

وهذا الموقف الذى قطعت فيه المباحثات الأميريكية البريطانية شوطا بعيدا حول إنشاء قيادة الشرق الأوسط وطرحها على مصر كعنصر بديل متعددة الأطراف تشارك فيها مصر للدفاع الأقليمى، فى هذا الوقت كانت الأحداث الداخلية فى مصر تسيرى فى أتجاه مختلف استشعرته السفارة الأمريكية فى القاهرة واستشعرته الخارجية الأميريكية بحيث أدركت خطورة عامل الوقت قبل تفاقم هذا الموقف الداخلى إذ كانت توقعات السفير الأميريكى تشير إلى قرب احتمال الغاء معاهدة ١٩٣٦ أو أنه مالم تتقدم بريطانيا باقتراحات مقبولة فإن الملك

---

1 - Alignment of U.S.U.K. policies in Middle East, Egypt, U.S.F.R. Vol III, 1951 Part I p. 1231 -1234.

سوف يضطر لمسايرة الحكومة فى قرار الالغاء [1] كما أن الرأى العام يساند الوزارة ويطالب بالتعجيل بالالغاء، وإن كان الملك قد أبدى اهتماماً بالمقترحات المتوقعة عن قيادة الشرق الأوسط «وطالب بالاسراع حيث أنه لا يستطيع الانتظار أكثر من ثلاثة أسابيع».

وبات واضحاً أن الخارجية الأميريكية تحاول جاهدة تأجيل قرار الغاء معاهدة ١٩٣٦ لحين تقديم مقترحات قيادة الشرق الأوسط، وكانت فى الحقيقة فى سباق مع الوقت. وقد تمثل هذا القلق فى برقية الخارجية الاميريكية إلى سفيرها كافرى فى القاهرة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ يطلب منه مقابلة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية من أجل الاعراب عن الأمل فى عدم اتخاذ اجراء متعجل يجعل من الصعب اجراء دراسة صادقة ومتعقلة للمقترحات الجديدة عن قيادة الشرق الأوسط[٢].

لكن الرد الذى نقله كافرى للخارجية الأميريكية بعد مقابلته لصلاح الدين وزير خارجية مصر لم يكن يبشر سواء بتأجيل قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أو باحتمال قبول المقترحات الرباعية عن قيادة الشرق الأوسط وأن وعده بتأجيل الأجراء عشرة أيام، وبلغ قلق الحكومة الأميريكية حداً دفع سفيرها كافرى إلى أن يحث فاروق خلال مقابلته فى ٣٠ سمبتمبر ١٩٥١ للعمل على تأجيل القرار وأتاحة بعض الوقت للاطلاع على مقترحات قيادة الشـــرق الأوسط [٣]. وفى نفس الوقت كانت الخارجية الأميريكية تعمل على محور مواز لتأجيل قرار إلغاء المعاهدة لمحاولة اقناع مصر بالمقترحات البريطانية الخاصة بالسودان والفصل بينها وبين مسألة قيادة الشرق الأوسط على أساس عامل الوقت[٤] إلا أن التطور الذى توقعته السفارة وبذلت مساعيها مع الحكومة المصرية لتأجيله تزامن بل وسبق أى نتائج لهذه المساعى فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١.

وقبل أن نبدأ فى تناول رد الفعل الأميريكى وتقييمه لالغاء معاهدة ١٩٣٦ فإنه يتعين أن نجيب عن السؤال الذى لا يزال مطروحاً وهو مصير مقترحات انشاء قيادة الشرق الأوسط واحتمالات استجابة مصر لها بعد أن أمضت الخارجية الأميريكية وبريطانيا مشاورات طويلة فى الإعداد لها كصيغة بديلة للاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا.

لقد دلت مباحثات السفير الأميريكى فى لندن والتر جيفورد Walter Gifford مع المسئولين فى الخارجية البريطانية أن الجانب البريطانى لازال يفضل المضى فى تقديم المقترحات الرباعية الخاصة بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى مصر من منطلق الاقتناع بأن الحكومة المصرية أقدمت على الغاء معاهدة ١٩٣٦ كخطوة للمساومة فى بحث هذه المقترحات. ولكن الموقف الأميريكى كان أكثر واقعية حيث أوضح المسؤلون فى الخارجية الأميريكية أن قرار رئيس الوزراء المصرى بالغاء المعاهدة القى الشكوك أكثر من أى وقت مضى على قبول المقترحات الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط كما، أوضح أن المقترحات البريطانية الخاصة بالسودان غير

---

1 - The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept. of state top secret, Cairo, sept. 18, 1951 Ibid pp. 385- 386.

نقل كافرى هذا الراي عن الملك فاروق فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١.

وانظر كذلك هامش رقم ٢٠، Ibid, Loc, cit.

(٢) رسالة وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة فى القاهرة Ibid pp. 386- 388.

(٣) مقابلة كافرى مع الملك فاروق، انظر: The Ambassador in Egypt to the Dept, of state, top secret, sept. 30, 1951, Ibid pp. 388- 389.

(٤) رسالة وزير الخارجية الأميريكى إلى كافرى في القاهرة: The Secretary of state to the Embassy in Egypt Oct. 8, 1951, Ibid 390- 391.

كافية وان الموقف يتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ موقف أكثر إيجابية [١]. وكان الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ إيذانا ومقدمة منطقية لرفض المقترحات الرباعية التى قدمت لمصر يوم ١٣ اكتوبر من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا [٢].

وتجدر هنا الإشارة إلى تفسير خاص للسفير الأميريكى (كافرى) بالقاهرة للمضى على الفور فى خطوة الغاء المعاهدة من جانب الحكومة المصرية، إذ يرى كافرى ان الحكومة المصرية كان قد قررت منذ فترة الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتخذت قرارات بذلك من حيث المبدأ منذ بضعة زسابيع ثم قررت التعجيل بهذا الاجراء خشية منها ـ كما يقول كافرى أن يقبل الملك المقترحات الخاصة بقيادة الشرق الأوسط [٣] وهذا التفسير الأميريكى للتعجيل بالغاء المعاهدة ينطوى على تقدير سبق للسفارة الأميريكية الإشارة إليه وهو أن صيغة الاتفاق أو الترتيب متعدد الأطراف الذى يبقى على الوجود البريطانى فى مصر – لن يكون مقبولا من الحكومة المصرية. وفى دراستنا لرد الفعل الأميريكى لقرار الحكومة المصرية الغاء معاهدة ١٩٣٦ نلاحظ حرص الحكومة الأميريكية على العمل على أكثر من محور، المحور الداخلى فى مصر بالسعى لمعالجة واحتواء الآثار الفورية، المباشرة للأزمة بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية فى منطقة القناة، ثم مواصلة المشاورات الأميريكية والبريطانية لتقدير الموقف من ناحية والعثور على مخرج من ناحية ثانية. وكانت الحكومة الأميريكية فى ذلك تحرص أولا على متابعة الموقف دوريا من خلال برقيات سفارتها فى القاهرة وتقييم الأجهزة الحكومية فى واشنطن ثم من خلال الاتصالات والتشاور مع الزعامات السياسية فى مصر.

بادرت الخارجية البريطانية بشرح عناصر الموقف البريطانى من حيث رد الفعل المتوقع تجاه الغاء المعاهدة وذلك فى رسالة بعث بها (موريسون) وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ إلى اتشيسون يشرح فيها الخطوات المتتالية لتصعيد رد الفعل البريطانى بما يصل إلى استخدام القوة لطرد القوات المصرية من القناة اذا اقتضى الأمر [٤] وقبل استجابة الخارجية الأميريكية لرسالة الوزير البريطانى عقد اجتماع مشترك فى ١٥ أكتوبر بين الخارجية الأميريكية وهيئة لأركان المشتركة لدراسة الاثار المترتبة على انشاء قيادة الشرق الأوسط ولم ينته الاجتماع إلى قرار وطرح الامر على رئيس الجمهورية ووزير الخارجية لأتخاذ القرار الملائم [٥] واكتفت الولايات المتحدة فى ردها على الجانب البريطانى بتأييد الاجراءات الأمنية السلبية وأن رأت أن استخدام القوة ينطوى على نتائج بعيدة المدى تحتاج لتشاور أعمق بين الحكومتين وقد

---

1 _ The Ambassador in the U. K, Gifford to the Dept. of stste, top secret, london, Oct. 9, 1951, telegram no. 1734, U. S. E. R. Vol V. 1951, pp. 395 - 396.

(٢) وانظر نفس المصدر ٢٢٦ الهامش الثانى عن رفض الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية فى ١٥ اكتوبر التى قدمت لهافى ١٣ اكتوبر تفاصيل المقترحات وردود الفعل الاميريكية وتطور فكرة انشاء القيادة وعلاقتها بمصر نتناولها فى الفصل الأول (مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة) وقد ركز الفصل الحالى على تناول علاقة المقترحات الخاصة بانشاء القيادة بالمحاولات الأميريكية تسوية النزاع المصرى الإنجليزى.

3- The Ambassador in Egypt to the Deptd. of state, top secret, Oct. 9, 1951, Ibid. p. 397.

4- The British Secretary of State for Foreign affairs (Morrison) to the secretary of state, top secret london 12, 1951.

(٥) انظر الملحوظة التحريرية. U. S. F. R., 1951 Vol V. p. 402.Memo. For the File by the Deputy undersecretary of state Matthews, 641- 741/ 10-15-51, 1957.

بعث اتشيسون فى ١٧ أكتوبر برسالة شخصية إلى موريسون يعقب فيها على الاجراءات المضادة التى يقترحها الوزير البريطانى، وقد كان اتشيسون واضحاً فى ضرورة توخى ضبط النفس لتجنب الصعوبات المتزايدة لخلق رد فعل عنيف وضار من جانب الرأى العام العالمى، وكان رده بشكل غير مباشر يحذر من استخدام القوة (١).

وفى نفس الوقت كانت المتابعة اليومية التفصيلية التى يقوم بها كافرى لآثار الغاء المعاهدة تتصل بمتابعة الاضطرابات فى منطقة القناة والاجراءات العسكرية المضادة التى اتخذتها القوات البريطانية، ومن حيث تأثيرها على الموقف والوضع الاميريكى فى مصر. وقد بعث كافرى فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ يشير إلى أن الاحداث الأخيرة جعلت الولايات المتحدة مرة أخرى هدفا مباشرا للعداء من جانب الصحافة والشعب فى مصر ولو أن الحكومة نجحت فى تجنب الهجوم على الولايات المتحدة ويحذر كافرى من الاجراء الذى قرره القائد البريطانى بقطع امدادات البترول عن القاهرة كاجراء انتقامى لوقف القطارات فى منطقة القناة، ويرى كافرى أن ذلك لو تم سيثير ردود فعل عنيفة لدى السكان وان الجحيم سوف يندلع فى مصر كلها خلال أيام (٢) خاصة وأنه وجد الملك فاروق شديد الانتقاد لتصرفات القيادة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة وأنه أصبح متشائما بسبب المشاعر الغاضبة والثائرة (٣). ولم يكتف كافرى بالتدخل لدى السفير البريطانى لمنع الاجراءات المتطرفة للقيادة البريطانية بهدف احتواء آثار الأزمة بل أبرق للخارجية الأميريكية فى ٢٢ أكتوبر يحذر من أصرار العسكريين البريطانيين على اتخاذ الخطوة كما ينقل عجز السفير البريطانى عن التدخل لمنع هذه الخطوة (٤). والواضح أن كافرى قبل ان طرح تقديراته العامة وتوصياته لما يمكن عمله بالنسبة للمستقبل بعد الغاء المعاهدة، كان يسعى إلى أحتواء الآثار المباشرة من خلال مواصلة تحذيراته من الاجراءات العسكرية البريطانية فى القناة، إذ نجده يتابع مع السفير البريطانى فى القاهرة (ستيفنسون) التطورات، ويزداد قلق كافرى لما يراه من عجز ستيفسون عن كبح جماح العسكريين البريطنيين الذين يصرون على وقف امدادات البترول عن القاهرة، ويقدر كافرى أنه ليس ثمة إجراء أيسر من ذلك يمكن أن يقوض مكانة بريطانيا فى مصر أو يعزز مكانة الشيوعيين، وأنه إذا ارتكب العسكريون البريطانيون هذا الخطأ فلامجال للحديث بعد ذلك عن البحث عن حل للأزمة (٥).

---

(١) رسالة «اتشيسون» إلى «موريسون».

The Secretary of state to the British secretary of state for foreign affairs, top secret Ibid pp. 404 405.

وتشير أوراق دين اتشيسون فى مكتبة ترومان إلى أن اتشيسون انتهى إلى هذا الرأى بعد التشاور مع وزير الدفاع.

• عن الاحداث والاضطرابات فى منطقة القناة فى الفترة التى اعقبت الغاء المعاهدة، انظر صلاح الدين البستانى، معركة القناة كماشاهدتها ط ١٨ يونيو ١٩٥٦، مكتبة العرب – القاهرة ص٧٠- ٨٢.

(٢) برقية كافرى إلى وزارة الخارجية الاميريكية:

The Amassador in Egypt (caffrety) to the Dept. of state, top secret, Cairo, oct. 17, 1951, U. S. F. R. Vol VOI v, pp. 405 _ 406.

3- Ibid telegram no. 505, p. 409.

4- Ibid, telegram no. 508, p. 410.

5- Ibid, telegram no. 754 Nov. 24, 1951 p. 424.

وراجع ايضا برقية كافرى فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ التى حذر فيها من آثار اجراءات اعلان وقف امدادت البترول على مباحثاته مع سراج الدين والملك وسقوط مصر ثمرة ناضجة فى يد السفير السوفيتى بل وحث الولايات المتحدة اعلان عدم مشاركتها فى المسئولية عن تصرفات بريطانيا والعسكريين البريطانيين فى القناة:.Ibid, telegram no.767 nov. 26, 1951, pp. 426 - 427

ولم يفت كافرى اثناء اهتمامه بالمعالجة للآثار المباشر للأزمة أن يضع تقييما للموقف الداخلى ويطرح توصيات بالنسبة للسياسة الأميريكية، فقد تابع برقياته إلى الخارجية الأميريكية فى ٢٧، ٣٠، ٣١ أكتوبر يحلل التطورات ويعرض التوصيات المقترحة على الخارجية الاميريكية كأسلوب عمل تجاه مصر وبريطانيا بعد أزمة الغاء معاهدة ١٩٣٦.

ولقد وصف كافرى الاجراءات البريطانية المضادة بأنها أصابت المصريين بخيبة الأمل والكراهية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة والغرب ككل، كما أنها خلقت فى الجيش مشاعر الاستياء، إزا رجال الحكم الذين فقدوا كل سلاح يواجهون به بريطانيا كما أن المصريين بدأو يروجون الدعوة للصداقة مع روسيا [١].

وخلاصة تحليل كافرى - بالنسبة للوضع الداخلى - توقعاته زيادة مشاعر الكراهية فى صفوف المصريين ضدالولايات المتحدة والغرب ككل وتوقع تغيير الحكومة بعد بداية الصدام بين الملك والوفد بعد تورط الملك مع النحاس فى الأزمة إلى جانب استثارة السخط لدى الجيش تجاه رجال الحكم، أما من حيث الآثار الخارجية فقد لمس كافرى إزدياد صعوبة الاستجابة أو القبول لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط كما لمس ظهور الدعوة للصداقة مع روسيا، وربما أهم ما فى تعليقات كافرى إبرازه أن الولايات المتحدة كانت لاتزال مدعوة للقيام بدور للمساعدة فى حل الأزمة بين مصر وبريطانيا، وقد طرح كافرى بالفعل توصياته لتحقيق هذا الهدف [٢]. والمثير للاهتمام حقا أن الخارجية الأميريكية قد أبدت استجابة لتوصيات كافرى والاستفادة من تحذيراته للخارجية البريطانية [٣].

ومجمل التوصيات التى طرحها كافرى على الخارجية الأميريكية كأسلوب عمل تجاه الأزمة هو اتباع أسلوب الأعتدال بحيث تستطيع الولايات المتحدة ايجاد ثغرة من خلال الازمة وحذر من إتخاذ تدابير عقابية ضد مصر مثل وقف المعونة الاقتصادية وضرورة تحذير البريطانيين لضبط النفس وعدم التسرع فى إتخاذ اجراءات عسكرية، بالاضافة إلى التنبيه من مخاطر الصداقة مع السوفيت، ثم تحبيذ المضى فى مقترحات إنشاء قيادة الشرق الأوسط دون مصر حاليا مع إبقاء الفرصة متاحة لانضمامها مستقبلا، واقترح كافرى أن تستمر المشاورات فى نفس الوقت مع بريطانيا والملك للاتفاق حول مقترحات الدفاع بشرط تقديم شئ عن السودان، وأشار إلى أنه قد يكون من الضرورى فى النهاية التخلص من حكومة الوفد، وكانت الاستجابة واضحة لتوصيات كافرى لدى الخارجية الأميريكية التى حذرت السفارة البريطانية فى واشنطن من محاذير اتخاذ العسكريين البريطانيين لاجراءات طائشة تزيد من تدهور الموقف فى مصر، وأبلغت كافرى موافقتها على توصياته بتوخى الحذر والأعتدال والبعد عن الاجراءات المبالغ فيها ضد المصريين، وقدرت الخارجية الأميريكية ضرورة عدم الزج بالخلاف المصرى الإنجليزى فى مستقبل قيادة الشرق الأوسط وأعربت عن اعتقادها بضرورة ترك الباب مفتوحا لانضمام مصر إلى هذه القيادة وأنها توافق على عدم اتخاذ أى اجراءات عقابية ضد مصر وأن كانت تبحث وقف تدريب العسكرين المصريين وتراخيص تصدير المعدات العسكرية ووعدت باستئنافها .

---

1 - The Ambassador in Egypt to the Dept. of state, secret Oct. 27, 1951, no, 589, U.S.F.R. Vol V 1951, p. 411 - 412.

2- Ibid, telegram no. 605, 616, Cairo Oct. 30, 31, 1951, pp. 413 - 416.

3- The Acting secretary of state, to the Embassy in Egypt, seetet, telegram no. 689, washington, Nov. 3, 1951, Ibid pp. 416-419, telegram no 2325 Nov. 3, 1951 Ibid pp. 416 - 419, telegram no 2325 Nov. 2, 1951 From Acting secretary of state to the embassy in U.K.

وقراءة توصيات كافرى واستجابة الخارجية الأميريكية لها لمواجهة أزمة الغاء معاهدة ١٩٣٦ تبرز لنا نتيجة هامة وهى أنه إلى جانب حرص الحكومة الأميريكية على معالجة الموقف المباشر فقد كان الاهتمام الأساسى للدبلوماسية الأميريكية تجاه هذه الأزمة هو كيفية تخطى أزمة الغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية بأثرها على الوجود العسكرى البريطانى فى مصر. وعلى الرغم من رفض مصر المقترحات الرباعية ـ كيفية تخطى هذه الآثار من خلال ابقاء الباب مفتوحا أمام انضمام مصر لهذه القيادة مستقبلا، لذلك ومن هذا الاتجاه لم يتوقف كافرى فى مباحثاته بعد الغاء المعاهدة سواء مع الملك أم مع الساسة المصريين (سراج الدين وعبود)* عن بحث مقترحات الدفاع. وقد خلص كافرى من حديثه مع الملك أنه لايزال حريصا على اشتراك مصر فى هذا الترتيب كما أن سراج الدين أعرب له عن رغبته فى استمرار هذه المباحثات بهدف التوصل لاتفاق مقبول بشأنها وأن كان ذلك بشرط التوصل لاتفاق بشأن السودان [١]. كما كان موضوع رفض مصر للمقترحات موضع حديث هام بين مساعد وزير الخارجية الأميريكية والوزير المفوض اللبنانى فى واشنطن حيث قدرت «أنه بعد دراسة واعداد قيادة الشرق الأوسط فإن الوقت كان قد أصبح متاحا أمام مصر للتوصل إلى تسوية مقبولة لمشكلة السويس». وشرح ماك جى أن المخرج من هذا الموقف هو الترتيب متعدد الأطراف الذى قدمته قيادة الشرق الأوسط التى تعتبر شعاع الأمل الوحيد أمام مصر وأنه ليس أمام مصر سبيل آخر للخروج من مأزقها سوى قيادة الشرق الأوسط [٢].

والتحليل الذى طرحه ماك جى مساعد وزير الخارجية حول رفض مصر للمقترحات الرباعية يعكس موقفا أميريكيا متشددا تجاه هذا الرفض المصرى من حيث ربطه حل النزاع المصرى الإنجليزى بقبول هذا الأسلوب متعدد الأطراف الذى يعتبره «حلا مشرفا يتسم بالمرونة» وأن الغرب لايستيطع ترك السويس دون دفاع، كما يعكس تحليل مساعد وزير الخارجية الأميريكية لرفض مصرللمقترحات أن الدبلوماسية الأميريكية لاتنظر إلى آثار الغاء المعاهدة من زاوية آثارها الثنائية المباشرة على العلاقات أو على تسوية النزاع المصرى الإنجليزى

(*) وصف عبدالرحمن الرافعى هذه المقترحات الرباعية بقوله: ان الغرض منها هو ابدال معاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها فى الجوهر وابدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه، وأن الحكومة المصرية قد أحسنت صنعا برفض هذه المقترحات لأن بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط هى فكرة استعمارية اتفقت عليها الدول الغربية لتربط الشعوب بعجلة الاستعمار.. وقد تجلت فيها نية السيطرة على مصر وعلي دول الشرق الأوسط واخضاعها لاطماع الاستعمار وزاد من وضوح هذه النية ما أعلنه الناطقون بلسان الدول الثلاث وقتها من عزمها على تنفيذ هذه المقترحات ولو لم تقبلها مصر.

انظر عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، جـ٢، ١٩٦٤، مكتبة النهضة المصرية، ص٣٧ ـ ٣٩.

وأنظر فى وصف رد الفعل الشعبى والإعلامى لالغاء المعاهدة ما أورده طارق البشرى من اللافتات التى ارتفعت فى المظاهرات والمنشورات الثورية التى كتب عليها «يسقط الدفاع المشترك» «الوساطة الأميريكية خدعة»، طارق البشرى ـ الحركة السياسية فى مصر١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ دار الشروق، جـ٢، ١٩٨١ ص٤٧٧ ـ ٤٨٨، ٤٩٤.

1- Memo. of conversation by Richard E. Grade, Office of the NearEastern affairs secret, washington, Nov. 9, 1951, McGhee files, lot 530468 U. S. F. R. VOI V, 1951 p. 419 - 420.

2- The Acting secretary of state to the Embassy in Egypt, Top secret, telegram no. 788. Nov. 21, 1951. Ibid. pp. 422- 424. وانظر

فحسب بل وآثارها على مستقبل قيادة الشرق الأوسط بعد رفض مصر للمقترحات الرباعية واحتمالات حذو الدول العربية الأخرى حذو مصر *.

ومما لاشك فيه أن المصالح الاستراتيجية التى كانت الولايات المتحدة تتوخاها من انشاء قيادة عليا للشرق الأوسط تدفعها بحكم رفض مصر لمقترحاتها رسميا إلى البحث عن مخرج باجراء مشاورات سرية بين السفير الأميريكى فى القاهرة مع الملك وسراج الدين سكرتير عام حزب الوفد والتفكير فى إدخال تعديلات على المقترحات وعلى موقف بريطانيا تجاه مشكلة السودان.

لاشك أن الولايات المتحدة كانت تدرك خطورة الجمود فى المفاوضات المصرية الإنجليزية لانعكاساتها على تصعيد الازمة فى العلاقات المصرية الإنجليزية من ناحية وعلى تفاقم الأوضاع الداخلية فى مصر من ناحية ثانية كأثر من آثار الغاء معاهدة ١٩٣٦ ثم لأنها باستمرار جمودها توصد الباب تقريبا أمام احتمالات انضمام مصر لقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط . وكانت السياسة الخارجية الأميريكية فى متابعتها وسعيها لتناول النزاع المصرى الإنجليزى فى هذا الوقت المتأخر من عام ١٩٥١ تسعى بكل السبل الى طرح الافكار والبدائل الخاصة بالتسوية. وفى نفس الوقت الأستمرار فى التشاور مع بريطانيا للنصح والتحذير لشعورها بزيادة شقة الخلاف، ثم لدخولها فى الحقيقة فى سباق مع الزمن ازاء استمرار تدهور الاوضاع الداخلية على نحو ماسنتاوله تفصيلا فى الفصل التالى.

وقد حذر وزير الخارجية الأميريكية اتشيسون فى مباحثاته مع (ايدن) وزير الخارجية البريطانية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ ** من اخضاع النزاع المصرى الإنجليزى – وهى مسألة سياسية بالدرجة الأولى - إلى ضغوط العسكريين، وصارحه القول بأن الحكومة الأميريكية وسفارتها فى القاهرة ترياى أن الأسلوب الذى اتبعته بريطانيا فى مصر ينطوى على الضرر بل انها تقوض التعاون والتضامن بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

(*) كانت الحكومة الوفدية فى هذه الفترة (اكتوبر ونوفمبر ١٩٥١) فى اعقاب الغاء المعاهدة تواجه موقفا متازما فى منطقة القناة خاصة عندما منع الانجليز تدفق المازوت من السويس إلى القاهرة والاقاليم مما يؤدى إلى توقف المصانع والمخابز والسيارات وما يستتبع ذلك من حرمان المدن والقرى من اسباب القوة المحركة فى الزراعة والصناعة وقد بادر سراج الدين بالاتصال بالسفير الأميريكى لتحذيره من خطر الهجوم على الأجانب اذا نفد مخزون المازوت وهو لا يكفى لاكثر من ستة أيام، وقد تدخل السفير الأميريكى فعلا لدى السلطات البريطانية حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة - انظر احمد حمروش، قصة ثورة يوليو - القاهرة مكتبة مدبولى، جـ ١ ط ٣ ١٩٨٣، ص١٥٥، وانظر ايضا عبدالرحمن الرافعى مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق ص٥٤.

وقد نقل كافرى مقابلته مع سراج الدين وعبود باشا فى البرقية رقم ٥٧٥ فى ٢٦ اكتوبر ١٩٥١ فى حفل عشاء بدعوة من سراج الدين حيث دار الحديث بينهما عن الموقف بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ خاصة الوضع المتازم فى منطقة القناة وكان سراج الدين وعبود كلاهما حريص على أن تظل اتصالاتهما سرا بالسفير الأميريكى - انظر ملف.

641. 74., Ibid. p. 410 - 411.

(**) تولى حزب المحافظين بزعامة ونستون تشرشل فى ٢٦ اكتوبر ١٩٥١ رئاسة الوزارة البريطانية وكان «انطونى ايدن» وزير للخارجية، وقد بدأت الحكومة البريطانية في عهد المحافظين تطور سياسة دفاعية جديدة لبريطانيا شرقى السويس وفى إطار هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة كانت تعالج نزاعها مع مصر. انظر:

Darby, philip, British Defense policy, East of Suez, 1947- 1968, (Oxford University, press) London, 1973 p. 43- 46, 47.

انظر ايضا :

Abadi, Jacob Britain's withdrawal form the Middle East 1947 - 1971, The Economic and strategic imperatives (The Kingston press 1982 pp. 56 - 86.

كما بعث السفير الأميريكى فى لندن (جيفورد) إلى الخارجية الأميريكية فى ٧ ديسمبر ١٩٥١ يحذر فيها من استمرار اتساع شقة الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى مصر [١]. وفى نفس الوقت يطرح عناصر الموقف البريطانى تجاه مشكلة السودان ومقترحات الدفاع [٢]، ويقترح على حكومته فى نفس السياق ضرورة مواجهة الحكومة المصرية لأعمال العنف والأرهاب وكتائب التحرير فى القناة * كشروط ضرورية للتسوية. وفى المقابل فقد اقترح وزير الخارجية الأميريكية على سفيره فى لندن أن يطرح على ايدن التصور الأميريكى لتناول النزاع المصرى الانجليزى فى النقاط التى تتضمن عدم مشاركة الولايات المتحدة لبريطانيا الرأى فى ترك الأمور تسير على ماهى عليه على أمل إرغام حكومة الوفد على المفاوضات، أو على أمل اسقاطها. ويرتكز التحليل الأميريكى على أن القومية المصرية التى بدأت تتعاظم فى النمو منذ عام ١٩١٩ حركة عميقة الجذور لن يضعف مسارها بمضى الوقت وأنها تمثل تعبيرا دقيقا عن مشاعر المصريين ضد المملكة المتحدة، كما أن تفاقم الاضطراب قد يؤدى إلى حلول عناصر متطرفة محل حكومة النحاس مما يدفع بمصر إلى الفوضى والخراب وأن ذلك قد يدفع إلى إعادة احتلال مصر مما قد يشعل القومية المصرية ويفقد الغرب أى مكانة له على المدى البعيد وأنه لايمكن الاحتفاظ بوضعه على المدى القصير إلا بالقوة وأن ماتم عام ١٨٨٢ لايمكن أن يكون مقبولا للرأى العام العالمى عام ١٩٥١.

وفى نفس السياق أكدت الخارجية الأميريكية للخارجية البريطانية أن مواجهة مسألة الدفاع تقضى بتسوية مسألة السودان لارتباطهما، وطرحت صيغا للتوصل لحل مسألة السودان [٣].

وقراءة رسالة الحكومة الأميريكية إلى الخارجية البريطانية تعكس بوضوح قلقها من انهيار وضع الغرب فى مصر وفى المنطقة ووضع الولايات المتحدة بسبب السياسة البريطانية ولغة الرسالة واضحة الاستهجان للسياسة البريطانية فى مصر، وقد نقل السفير الأميريكى هذه الرسالة بالفعل إلى ايدن مؤكدا ضرورة عدم التأخر فى علاج الوضع فى مصر وإن كان ايدن قد تشدد فى قبول أى مقترحات عن السودان [٤].

---

(١) كان ذلك أثناء اجتماع الدورة الثامنة لمجلس وزراء حلف الاطلنطى ٢٤ ـ ٢٨ نوفمبر فى روما.

انظر the secretary of state to the Dept. of state secret, Rom, etelegram no. 740/ 3-11-2651, Nov. 26, 1951, U. S. F. R. Vol V, 1951, pp. 427 - 428.

(٢) عناصر الموقف البريطانى كما فصلها السفير الأميريكى فى برقية تتضمن الاصرار على ضمان الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودانيين ورفض أى اقتراح باجراء استفتاء فى السودان مع تأكيد المخاوف من سيطرة مصر على السودان أما بالنسبة لمقترحات الدفاع فهى ابداء الحكومة البريطانية لقدر من المرونة بالنسبة للنقل التدريجى للقاعدة من الطابع العسكرى إلى الطابع المدنى وأن الهدف الأول هو الاحتفاظ بالقاعدة. انظر

The Ambassador in the U. K. (Gifford) to the Dept. of state, Secret, telegram no. 2661, london, Dec. 7, 1951, 641. 74/ 12-51, Ibid pp. 431-433.

(*) انظر نشاط الفدائيين وحرب العصابات ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة، مذكرات كمال الدين رفعت،بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ ـ اعداد مصطفى طيبة ـ دار الكاتب العربى ـ القاهرة ١٩٦٨، ص١٢٣ ـ ١٢٦.

(٣) اشارت رسالة الخارجية الأميريكية كمثال لذلك إلى اقتراح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر باجراء استفتاء فى السودان بشروط معينة وهى ضمان منح السودانيين حق تقرير المصير فى النهاية، وقبول مصر لمقترحات الدول الأربعة الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط بعد تعديلها.

انظر The secretary of state to the Embassy in the U. K. telegram no. 2923, washington, Dec. 4, 1951, 641. 74/ 12/4151 U. S. F. R. ibid. pp. 32-38.

4- The Ambassador in the U. K. (Gifford) to the Dept. of state, secret, telegram no. 2769 london Dec. 17 1951 Ibid, 440-441.

وقد تجلى ادراك الحكومة الأميريكية لحيوية مسألة السودان بالنسبة لمصر ولدفع احتمالات التسوية امام النزاع المصرى الإنجليزى فى تركيزها فى اتصالاتها مع مصر أو مع الحكومة البريطانية على طرح مقترحات وبدائل للخروج من الأزمة أو المأزق الذى تدرك خطورته على الأوضاع الداخلية وعلى أوضاعها فى مصر والمنطقة. وقد أضاف إلى اقتناع الولايات المتحدة بهذا المسلك المعلومات التى نقلها كافرى عن حافظ عفيفى * رئيس الديوان الملكى فى يناير ١٩٥٢ بأنه لا الحكومة الحالية ولا أى حكومة أخرى فى مصر بقادرة على التفاوض حول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تعترف بريطانيا بحق ملك مصر فى السودان [١].

وقد أعدت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية مذكرة حول الموقف الأميريكى من المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان والمقترحات التى يتعين أن تتقدم بها الولايات المتحدة وقد جاءت هذه المذكرة خلاصة لمشاورات ثنائية بين كافرى فى القاهرة مع ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة التى أكدت أنه لايمكن احراز تقدم فى ضم مصر إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تقدم لها مقترحات جذابة حول السودان، ومن ثم نصت على تحرك الخارجية الأميريكية لاقناع بريطانيا للتنازل بعض الشئ فى موضوع السودان لتحقيق هدف رئيسى هو ضمان أمن الغرب فى شرق البحر المتوسط وأبعاد الدول العربية عن دائرة النفوذ السوفيتى [٢]. واقترحت الخارجية الأميريكية فى مذكرتها عددا من النقاط حول الخلاف المصرى الإنجليزى بشأن السودان نوجزها فيما يلى:

- انه يمكن عرض الخلافات المصرية الإنجليزية حول السودان على الأمم المتحدة للحصول على توصية أو مناقشة المسألة بهدف التوصل لحل مرض لبريطانيا ومصر ولمصلحة السكان.

- استعداد الولايات المتحدة لتأييد أحد الحلول التالية: إما استمرار الحكم الثنائى مع هيئة استشارية للأمم المتحدة مع احتفاظ الملك فاروق والملك جورج السادس لبعض الاشارات للسودان فى لقبيهما، أو وصاية الأمم المتحدة وتولى مصر سلطة الإدارة، أو وصاية الأمم المتحدة وتولى الأمم المتحدة سلطة الإدارة.

وتشير المقترحات الأميريكية (التى تربط بين مقترحات السودان والدفاع عن الشرق الأوسط) أنه بالتوازى مع مقترحات السودان فإنه من المفهوم أن مصر سوف تنضم على الفور إلى قيادة دفاع الشرق الأوسط كشريك. وبالنسبة لاحتمالات المستقبل تقدر الخارجية الأميريكية أن الملك والشخصيات السياسية فى مصر مستعدة بل وراغبة فى التوصل إلى تسوية مع بريطانيا بشروط قد لاتحصل عليها بريطانيا بعد ذلك فى عام ٥٣ أو ٥٤، وفى هذا السياق تقدر الخارجية الأميريكية أن موقف بريطانيا فى السويس سوف يكون بالغ الصعوبة ولايمكن الدفاع عنه وأن بريطانيا سوف تواجه إما الانسحاب أو الأحتلال العسكرى لمصر وأنهما البديلان الوحيدان.

(*) حافظ عفيفى، رئيس الديوان الملكى، ووزير خارجية، ورئيسا لمجلس ادارة بنك مصر.

1- Incoming telegram Dept. of state secret, from Cairo to secretary of state no 988, Jan. 31, 1952 774. 00/ 1-352.

وراجع كذلك مذكرة ادارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية:

Office Memo U.S. Gov. Sceret, to NE MR Kopper from NE MR Stabler, sub:. weekly Summary, Egypt, Anglo- Egyptian Sudan Affairs Jan. 1-7, 1952. 774.00/ 1-752. item (4) P. 2.

2 - Confidential Memo. Jan, 7. 1952, to Ambassador Jessup from Leonard C. Meeker, Sub. Egypt. 774. 00/ 00/ 1-7-52.

وتخلص الخارجية الأميريكية فى مذكرتها إلى أن الفرصة متاحة الآن لاقامة حكومة جديدة وموالية للغرب فى مصر واعطاء قادتها المعتدلين فرصة التوصل إلى تسوية فى الداخل وانه مالم يتم ذلك وأستمر تدهور الموقف فان مصر مع دول أخرى فى الشرق الأوسط سوف تزداد اندفاعا نحو الدائرة السوفيتية.

ويمكن القول اذن أن الفرضية السياسية التى أسست عليها الخارجية الأميريكية تقديراتها أن تسوية موضوع السودان هى المقابل الذى سيقدم لمصر ثمنا لاشتراكها فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بهدف تحقيق الهدف الأساسى وهو ضمان أمن الغرب فى شرقى البحر المتوسط وابعاد الدول العربية عن النفوذ السوفيتى كما تقول المذكرة. وتتوازى مسألة السودان مع انضمام مصر إلى قيادة الشرق الأوسط أما الإطار السياسى الذى وضعت الخارجية الأمريكية تقديرها على أساسه فهو المحاذير الموضوعية من أن عدم التقدم فى تسوية المشكلة يؤدى إلى تردى موقف بريطانيا فى مصر واستحالة الدفاع عن وضعها فى السويس. وتحذر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بستة شهور من أنه إذا أستمر التدهور فإن مصر ودول أخرى فى الشرق الأوسط سوف تزداد اندفاعا نحو الدائرة السوفيتية وهو أكثر ماتخشاه الولايات المتحدة.

وكترجمة عملية للموقف الأمريكى من شروط استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية فى ظل حكومة على ماهر فى أول مارس ١٩٥٢ حول السودان، حددت موقفها بأنه ينطلق من الاحساس بالقلق لتأخير المفاوضات وعدم الاتفاق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأنها - أى الولايات المتحدة - قد حثت المملكة المتحدة للتوصل لصيغة حول السودان تقوم على اساس قبول لقب الملك فى إطار حق السودانيين فى تقرير المصير، وحثتها أيضا على الموافقة على انسحاب رمزى لقواتها فى منطقة القناة وأيدت الأستعداد للدخول فى مباحثات للدول الخمسة (الولايات المتحدة - المملكة المتحدة - فرنسا - تركيا - مصر) إذا أراد المصريون [١]. وكان هذا الاقتراح الأخير فى ضوء تقديرات السفارة الأمريكية فى القاهرة أن التدخل الأميريكى هو الأمل الباقى فى التوصل لتسوية ولكن حتى هذا الأمل يتضاءل [٢]، وتحقيقا لنفس الهدف فان كافرى لم يكن يدخر وسعا لمحاولة استمرار المفاوضات بين مصر والمملكة المتحدة حول السودان فى هذه المرحلة وتأكيد خطورة عامل الوقت بالنسبة لتزايد الصعوبات أمام الملك ورئيس الوزراء مالم يتم التوصل إلى تسوية [٣].

وكانت الخارجية الأمريكية تدرك دقة عامل الوقت وتأثيره على الأوضاع الداخلية * فى مصر فأجرت مشاورات حول السودان بين اتشيسون وزير الخارجية الأميريكى وايدن وزير الخارجية البريطانية فى باريس ٢٧ مايو ١٩٥٢ حث فيها اتشيسون وزير الخارجية البريطانى على اجراء مشاورات مع السودانيين حاليا دون ضمانات مسبقة تعطى للمصريين وأن تجرى هذه المشاورات على نحو يستهدف تحقيق الموافقة على لقب ملك

---

1 - Secret, Dept. of state, Assistant Secretary of state to the secretary via Matthews from NEA, MR Berry, Sub,. Summary of current Anglo Egyptian relations feb. 27, 1952, 774.00/2-27-52./

2- Office Memo, secret, U.S. Govr. To NE MR K opper from NE MR Stabler, May 19,. 1952, sub. Weekly Summary of events, Egyptian Sudanese affairs, may 13-19, 1952. 774. 00/ 5-1951.

3 - Office Memo. U.S. Gov to NE Mr Jones. From NE Mr Stabler. APril 28, May 5, 1951. 774. 00/ 505, 1952.

(*) سنتناول فى فصل لاحق الموقف الأميريكى من تطورات الأوضاع الداخلية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

مصر والسودان فى فترة ما قبل تقرير المصير وعلى أساس يكفل فى الحقيقة ويضمن حقوق السودانيين وأكد اتشيسون أن الولايات المتحدة تؤيد كل التأييد حق السودانيين فى تقرير المصير وأنه لا يجب قبول أى اتفاق ينال من هذا الحق [1]. وقد اتفق ايدن واتشيسون «على أنه إن كان الموقف فى مصر هادئاً حاليا (فى ١٩٥٢/٦/٣٠) فقد لا يكون كذلك فى الخريف» [2].

لاشك أن الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ قد خلقت موقفا جديدا أمام السياسة الخارجية الأميريكية فى تعاملها وتقييمها للنزاع المصرى الانجليزى من حيث خطورة آثارها على الأوضاع الداخلية فى مصر وفى المنطقة وانعكاسها على مكانة بريطانيا والغرب ومكانة الولايات المتحدة بشكل عام. ومن الواضح أن التعامل بين السياسة الخارجية الأميريكية وبين النزاع المصرى الإنجليزى بعد الغاء المعاهدة يعتبر مرحلة مميزة بذاتها من حيث كثافة الاتصالات الأميريكية البريطانية، والأميريكية المصرية ومن حيث اتضاح الخلافات الأميريكية البريطانية فى التناول والنظرة لآثار الأزمة، وكذلك من حيث الوتيرة العالية للاتصالات الأميريكية ولحرصها على إعداد المذكرات والتقارير التى تتضمن كثيرا من المقترحات والافكار والبدائل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى.

ظلت منطلقات السياسة الخارجية الأميريكية تجاه النزاع المصرى الإنجليزى ثابتة فى الاستراتيجية هدفها الأساسى ضمان أمن الغرب فى شرقى البحر المتوسط ووسيلتها فى ذلك محاولة حث مصر على الانضمام لقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط حتى وإن كانت مصر قد رفضت المقترحات الرباعية بدعوتها لذلك رسميا فى أعقاب الغاء معاهدة ١٩٣٦.

كان الغاء المعاهدة حافزا للخارجية الأميريكية على مواءمة أساليبها مع التغيرات الجديدة فى العلاقات المصرية البريطانية التى تأزمت بسبب هذا التطور، فبدأت تحتوى الأزمة وآثارها المباشرة، وبدأت تطرق السبل لاستئناف المفاوضات وتقديم المقترحات الخاصة بمسألة السودان (كأفكار جذابة) تشجع مصر على قبول البحث الجدى فى مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط.

الا أن تطور الأوضاع الداخلية فى مصر فى النصف الأول من عام ١٩٥٢ لم يكن مناخاً مواتياً لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية وأجراء مباحثات جادة عن النزاع المصرى الإنجليزى كما تدل على ذلك قراءة وتحليل الوثائق الأميريكية السرية عند مطلع عام ١٩٥٢. لقد كانت السياسة الخارجية الأميريكية حقاً فى سباق مع الزمن لمحاولة تسوية هذا النزاع وأداء دور نشط مع طرفين، الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، لكن تطورات الوضع الداخلى فى مصر لم تعطها الوقت الكافى وكان لابد أن تنتظر حتى تكشف هذه التطورات عما تخبئه لمصر بعد أسابيع وشهور قليلة من عام ١٩٥٢ لتستأنف السياسة الخارجية الأميريكية من جديد دورها النشط فى تسوية الخلاف المصرى الانجليزى لا فى ظل حكومة جديدة بل فى ظل عهد جديد وقيادة سياسية جديدة فى مصر بعد يوليو ١٩٥٢. وسوف نتناول ذلك فى فصل مستقل.

---

(١) نفس المصدر.

2- Office Memo, U.S. govr. to MR Stabler from Miss Fowler, June 30, 1952, Sub, Weekly Summary of events the Sudan. June 24-30 June 1952. 774. / 6- 3052.